الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

بعنـــــــــــــــــــــوان:

أثر التجارة الخارجية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

(دراسة قياسية على الدول الإفريقية)

من إعداد الطلبة

-بن شريف نجاة

-طالبي نورية

تحت إشراف

د/- جلولي نسيمة

لجنة المناقشة

د/ بن سكران بودالي	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
د / جلولي نسيمة	أستاذ محاضر"أ"	مشرفا
د / بومدين أمين	أستاذ محاضر "أ "	ممتحنا

السنة الجامعية 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

قال تعالى "": وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ"" (لقمان 12)

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السماوات و الأرض على ما أكرمنا به من إتمام هذه الدراسة التي نرجو أن تنال رضاه

ثم نتوجه بجزيل الشكر و عظيم الامتنان إلى كل من :

****الدكتورة الفاضلة / جلولي نسيمة حفظها الله و أطال عمرها ، لتفضلها الكريم في إشرافها على هذه الدراسة و تكرمها بنصحنا و توجيهنا حتى إتمام هذه الدراسة .***

****أعضاء لجنة المناقشة الكرام : حفظهم الله لتفضيلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة***

****إلى كل طاقم كليه العلوم الإقتصادية من أساتذة و عمال إداريين نتقدم لهم***

بجزيل الشكر

الإهـــــــــداء

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و أهله و من وفى أما بعد

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه

ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

و أدامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني و لا تزال من إخوة و أخوتي

إلى رفيقات المشوار التي قاسمتني لحظاته رعاهم الله ووفقهم

إلى كل قسم كليه العلوم الإقتصادية و التسيير و علوم مالية و المحاسبة و جميع دفعة

2022 بجامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي و إلى كل من أحبهم قلبي و نسيهم قلمي

فهرست المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	**01**
مقدمة عامة	**03**
التساؤلات الدراسية	**03**
الفرضيات	**04**
أهداف الدراسة	**04**
أهمية الدراسة	**04**
حدود الدراسة	**04**
منهج الدراسة و الأدوات المستعملة	**04**
خطة الدراسة	**04**
الفصل الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية	**07**
المبحث الأول : ماهية الإستثمار الأجنبي	**07**
المطلب الأول : التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر	**07**
فرع أول : لمحة تاريخية	**07**
فرع ثاني :مراحل التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر	**08**
المطلب الثاني :نظريات الإستثمار الأجنبي	**09**
فرع أول : نظرية عدم كمال السوق	**09**
فرع ثاني : نظرية الحماية	**10**
فرع ثالث : نظرية دورة حياة المنتج	**10**
فرع رابع : نظرية الموقع	**12**
المطلب الثالث : المفاهيم و تعاريف الإسستثمار الأجنبي	**14**
فرع أول : تعاريف الهيئات و المنظمات الدولية	**14**
فرع ثاني : المفهوم و تعاريف الباحثين الإقتصاديين	**15**
المبحث الثاني : المناخ الإستثماري و أبعاد الإسثمار الأجنبي	**17**
المطلب الأول : المحددات و المكونات و الأنواع	**17**
فرع أول : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	**17**
فرع ثاني : مكونات رأسمال الإستثمار الأجنبي المباشر	**19**

فرع ثالث : أنواع الإستثمار الاجنبي المباشر	**20**
المطلب الثاني : الخصائص و الأهمية و الدوافع	**21**
فرع أول :خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر	**21**
فرع ثاني : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر و الدور الإقتصادي	**21**
فرع ثالث : دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر	**22**
المطلب الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر و التجارة	**23**
فرع أول: الإستثمار الأجنبي المباشر و التجارة	**23**
فرع ثاني : فوارق الرئيسية بين التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي الاختلافات	**24**
فرع ثالث : تدفق الإستثمار الأجنبي إلى إفريقيا و أثر كوفيد 19	**25**
المبحث الثالث :الاطار النظري ومفاهيم التجارة الدولية	**27**
المطلب الأول :النظريات التجارة الخارجية	**27**
فرع أول : الفكر التجاري	**27**
فرع ثاني : الفكر الكلاسيكي	**27**
فرع ثالث : الفكر النيوكلاسيكي و نموذج هيكشر –اولين	**28**
فرع رابع : النظريات الحديثة في التجارة الدولية	**29**
المطلب الثاني : مفهوم التجارة الخارجية و ابعادها	**31**
فرع أول : تعريف لغوي	**31**
الفرع الثاني : التعريف الإصطلاحي	**31**
الفرع الثالث : التعريف الإقتصادي	**31**
الفرع الرابع : التعريف القانوني	**32**
المطلب الثالث : أسباب و أهداف قيان التجارة الخارجية	**33**
الفرع الأول : أسباب قيام التجارة الخارجية	**33**
الفرع الثاني : أهداف قيام التجارة الخارجية	**33**
المطلب الرابع : الدوافع و الاهمية التجارة الخارجية	**34**
المبحث الرابع : النظام التجاري العالمي و العولمة و انواع السياسات التجارية	**36**
المطلب الأول : مفاهيم و أهداف سياسات التجارة	**36**
الفرع الأول : مفهوم السياسة التجارية	**36**
الفرع الثاني : أهداف السياسة التجارية	**36**
المطلب الثاني : سياسة حماية التجارة الخارجية و أبعادها	**36**
الفرع الأول : المفهوم و الأبعاد	**36**

الفرع الثاني : الأدوات الموظفة لحماية التجارة	**37**
المطلب الثالث : سياسة حرية التجارة الدولية	**38**
الفرع الأول : المفهوم و الأبعاد	**38**
الفرع الثاني : الأدوات الموظفة نحو حرية التجارة الدولية	**38**
الفرع الثالث : مكاسب تحرير التجارة الدولية	**39**
المطلب الرابع : النظام التجاري العالمي الجديد و العولمة	**39**
الفرع الأول : العولمة الإقتصادية	**39**
الفرع الثاني : النظام التجاري العالمي	**39**
خاتمة الفصل	**43**
الفصل تطبيقي : الجانب التطبيقي	**44**
المبحث الأول : مدخل إلى الفصل التطبيقي و القياسي	**45**
المطلب الاول : دراسات سابقة	**45**
تفريغ الدراسات السابقة	**45**
المطلب الثاني : وصف المتغيرات و عينة الدراسة	**54**
1- عينة الدراسة	**54**
2- وصف متغيرات	**54**
3- صياغة النموذج	**55**
4- الإحصاء الوصفي	**56**
5- مصفوفة الإرتباط	**57**
المبحث الثاني : عرض النتائج	**58**
المطلب الأول : تقدير نماذج البانل POOLED MODEL	**58**
1- نموذج الإنحدار التجميعي POOLED MODEL	**58**
2- نموذج الانحدار الثابث FIXED MODEL	**59**
3- نموذج الانحدار العشوائي RANDOM MODEL	**60**
المطلب الثاني : إختبارات المفاضلة بين النتائج	**61**
1- اختبار WALD بين PRM و FEM	**61**
2- اختبار LM المفاضلة من REMو PRM	**61**
3- اختبار TEST HAUSMAN	**62**
المطلب الثالث : تشخيص بواقي النموذج المختار	**62**
1- اختبار عدم التباين نموذج اختبار MODIFIE WALD	**62**

2- اختبار الارتباط التسلسلي	**63**
3-إعادة التقدير باستعمال منهجية PCSE	**63**
المبحث الثالث : مناقشة النتائج	**64**
خلاصة الفصل الثاني	**67**
خاتمة عامة	**68**
قائمة الملاحق و المراجع	**72**

قائمة الجداول

رقم الجدول	**الصفحة**
الجدول رقم (1) : العوامل الشرطية والدافعة والمتحكمة للاستثمارات الأجنبية	**12**
الجدول رقم (2) : توزيع تدفق الاستثمار الاجنبي الى افريقيا واقيليميا ودوليا 2019/2017	**26**
الجدول رقم (03) : نظرة على انواع وكميات صادرات وواردات افريقيا الى ومن العالم – دولار امريكي	**35**
الجدول رقم 04: عينة الدراسة	**54**
الجدول رقم 05 : البيانات و مصادر الدراسة	**54**
الجدول رقم 06: وصف متغيرات الدراسة	**56**
الجدول رقم 07 : مصفوفة الارتباط	**57**
الجدول رقم 08: نموذج الانحدار التجميعيpooled model	**58**
الجدول رقم 09: نموذج الانحدار الثابتfixed model	**59**
الجدول رقم 10 : نموذج الانحدار العشوائيrandom model	**60**
الجدول رقم 11: اختبار Wald	**61**
الجدول رقم 12:اختيار LM	**61**
الجدول رقم 13 : اختيار Test Hausman	**62**
الجدول رقم 14: اختبار Modifie Wald	**62**
الجدول رقم 15: اختيار PESARAN	**63**
الجدول رقم 16: منهجية PCSE	**64**

قائمة الأشكال

الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (1):التغيرات التي طرأت على سياسات الإستثمار الوطني 2003-2019	**10**
شكل رقم (2): دورة حياة المنتج الدولي	**11**
الشكل رقم (3): دورة حياة المنتج الدولي- II -	**11**
الشكل رقم (4):عدد تدفقات الإستثمار الدولية الموقعة 1980-2019	**14**
الشكل رقم (5): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر	**17**
الشكل رقم (6):محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**18**
الشكل رقم (7) :محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**19**
الشكل رقم (8) : أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر	**24**
الشكل رقم (9):إتجاهات الإستثمار الاجنبي المباشر و التجارة و الناتج المحلي الإجمالي و سلاسل القيمة العالمية 1990-2019	**26**
الشكل رقم (10): أثر الفجوة التكنولوجية والتفاوت	**30**

الملخص

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى البحث في أثر التجارة الخارجية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الإفريقية خلال الفترة 1995-2020 ، و باستخدام تحليل الانحدار الساكن الخاص ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية و المتمثلة في كل من نموذج الانحدار التجميعي ، نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية ، أظهرت النتائج أن للتجارة الخارجية أثر إيجابي و معنوي إحصائيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، بينما للنمو الاقتصادي تأثير سلبي و معنوي إحصائيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي ، و أوضحت النتائج كذلك أن كل من الاستثمار المحلي والفساد تأثير إيجابي و معنوي إحصائيا على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الخارجية، تحليل الانحدار بانل

Abstract

This study aims to investigate the effect of trade on the inflow Foreign Direct Investment (FDI) in Africa countries over the period 1995-2020 . By using Panel Data Regression Models, namely ; Pooled regression model , Fixed regression model , Random regression model , the results indicated that trade affect positively and significantly FDI, while we found that economic growth has a negative and significant effect on FDI. The findings showed also that both of domestic investment and corruption affect postively and significantly FDI.

Key words: foreign direct investment, foreign trade, regression analysis panel

المقدمة

العامة

مقدمة عامة

منذ مطلع التسعينات غرف الاستثمار الأجنبي المباشر نموا قويا، حيث أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركا غير الحدود الوطنية، وقامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وحلق الأسواق التي تجتاز الحدود الوطنية، واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسا تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية، مع دعم الهيئات الدولية والإقليمية لها وازداد عدد المعاهدات الأطراف الموقعة، والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته كما تم وضع اتفاقيات متعددة الأطراف في هذا الشأن، وتقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية التنظيم تدفق الاستثمار إليها كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأيدها لفكرة التوصل إلى اتفاقيات عالمية بشأن الاستثمار، ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة .

إن قرار الاستثمار الأجنبي من طرف المستثمر الأجنبي مرتبط بعوامل دولية وأخرى محلية ، ومن هذا المنطلق، نجد عوامل مرتبطة بالتكاليف مثل: تخفيض تكاليف نقل المواد الأولية وتوفر الأيدي العاملة وبأجور متدنية، إضافة إلى ذلك توفر رؤوس الأموال والإجراءات الجبائية مثل: فرض القيود الجمركية المفروضة على التصدير، ونظام الحصص، وعوامل مرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل: الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي من قبل الدول المضيفة ومدى استقرار أسعار الصرف، الأنظمة الضريبية والقيود المفروضة على ملكية الاستثمارات الأجنبية للأجانب إضافة إلى ذلك طرق تحويل العملات الأجنبية. والإجراءات والقيود في عملية تحويل الأرباح إلى الدول الأم المبيعات والأرباح المتوقعة، إمكانية التهرب الضريبي ... الخ، إضافة إلى عوامل أخرى منها: التسويقية مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع، التقدم التكنولوجي، حجم السوق، معدلات نمو السوق، رغبة في المحافظة على العملاء السابقين احتمالات التصدير لدولة أخرى....الخ.

وعليه إشكالية الدراسة تتمحور حول :

ما مدى تأثير التجارة الخارجية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الإفريقية؟

التساؤلات الرئيسية:

- ما هي محددات و نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- ما هي نظريات التجارة الخارجية وإبعادها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته؟
- ما مدى تأثير مؤشر التجارة الخارجية على استقطاب وتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بدول افريقيا؟

و بناءا على ما سبق، تم صياغة الفرضية التالية:

- تحكم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الإفريقية مجموعة من العوامل الاقتصادية والمؤسساتية .
- تعد التجارة الخارجية من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المنطقة الأفريقية بسبب تميزها بثروات طبيعية و طاقوية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحديد العوامل التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة الإفريقية و معرفة نوع التدفقات الوافدة إلى المنطقة الإفريقية ، خاصة و بناءا على بعض نتائج الدراسات التجريبية ، فإن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أثر إيجابي على دعم النمو الاقتصادي ، وبذلك، فيمكن أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد مصادر النمو الاقتصادي خارج المحروقات.

حدود الدراسة:

ركزت الدراسة على الدول الإفريقية ، حيث وقع اختيارنا على الدول الإفريقية بسبب أن هذه الدول لم تستفيد بشكل كافي من التدفقات الدولية لرؤوس الأموال ، و حددنا فترة الدراسة ما بين 1995-2020 .

منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة ، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بجمع البيانات وترتيبها و تلخيصها و تحليلها ، كما استخدمنا أحد نماذج القياس الاقتصادي في نماذج البانل والمتمثل في تحليل الانحدار الساكن للسلاسل الزمنية المقطعية.

هيكل الدراسة :

الفصل النظري الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية

المبحث الاول : الاطار النظري والمفاهيم حول الاستثمار الاجنبي المباشر

المطلب الاول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: نظريات الاستثمار الاجنبي

المطلب الثالث :المفاهيم وتعاريف الاستثمار الاجنبي

المبحث الثاني :المناخ الاستثماري وابعاد الاستثمار الاجنبي

المطلب الاول: المحددات والمكونات والانواع

المطلب الثاني : الخصائص والأهمية والدوافع

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة

المبحث الثالث: الاطار النظري ومفاهيم التجارة الدولية

المطلب الأول : النظريات التجارة الدولية الراهنة

المطلب الثاني: مفهوم التجارة الخارجية وابعادها

المطلب الثالث : اسباب واهداف قيام التجارة الدولية

المبحث الرابع: النظام التجاري العالمي والعولمة وانواع السياسات التجارية

المطلب الأول: سياسات التجارة الدولية

المطلب الثاني : سياسة حماية التجارة الدولية وابعادها

المطلب الثالث: سياسة حرية التجارة الدولية

المطلب الرابع : النظام التجاري العالمي الجديد والعولمة

فصل تطبيقي دراسة حالة دول افريقيا 2020/1990

المبحث الاول : استعراض دراسات سابقة

المبحث الثاني :الدراسة التطبيقية على الدول الإفريقية

الفصل الأول:

الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية

الفصل الاول الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية

المبحث الاول : الاطار النظري والمفاهيم حول الاستثمار الاجنبي المباشر

المطلب الاول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول:لمحة تاريخية

مع القرن التاسع عشر، حيث تركزت هذه الاستثمارات مع موجة الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة. ومع بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية وبحلول عام 1914 كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي .واللاسلكية 15 مليار دولار، وأصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية، أكثر أنواع الاستثمار شيوعا، وقد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات والستينات استراتيجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه و المغلق وركزت على تنمية الصناعات المحلية، وساد التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل خلق تبعية اقتصادية، والتدخل السياسي وإضعاف الشركات المحلية. وكان من شأن ذلك أن شهدت الاستثمارك الأجنبية المباشرة تراجعا ملحوظا في تلك الحقبة اقتصرت آنذاك في شكل هدايا ومنح وقروض (حسان، 2004). ومع عقد السبعينات فقد كان تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسن أسعار السلع الأولية على مستويين، الأول في قطاعات الصناعات الاستخراجية كالبترول والغاز. والثاني تولد نتيجة الوفر الذي تحقق في فوائض موازين مدفوعات الدول المصدرة للسلع الأولية وقد استمر هذا التراجع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى النصف الأول من عقد الثمانينات، حيث سعت الدول النامية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي أثر هبوط أسعار السلع الأولية، والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، مما أدت إلى اندلاع أزمة الديون، وقد عمدت الدول النامية جراء ذلك إلى تنفيذ برامج للإصلاح الهيكلي وتحرير بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي عقد التسعينات أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركا عبر الحدود الوطنية، وقامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق الأسواق التي تجتاز الحدود الوطنية، واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية.(حسان، 2004)

الفرع الثاني :مراحل التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر:

ان ظهور الاستثمار الأجنبي مفهومه الحديث كان خلال القرن العشرين(صليحة، 2020/2019)، أبن عرف ازدهارا ملحوظا، فحسب خبراء وعلماء الاقتصاد مرّ بمراحل تاريخية(ابو قحف، 2001) مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية، مما أثر في حجمه وطبيعته وهيكله، حيث تقسم هذه التطورات إلى أربعة مراحل:

المرحلة الأولى:

تمثل هذه المرحلة الصورة التقليدية للاستثمار الأجنبي أو ما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة (Sornarajah، 2010)، واستمرت هذه المرحلة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الدول الأوروبية هي المنشأ الرئيس للاستمارات، وتأتي بريطانيا في مقدمتها (محمد زكي، 1970)، على غرار (Unilever, Conurtauks, Dunlop) ، وللإشارة فإنه في عام 1914 قدرت استمارات كل من بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وألمانيا في حدود 87% من مجموع الاستثمارات الدولية، لبريطانيا النصف من هذه الاستثمارات. (Jean Louis، 2005)

المرحلة الثانية:

بعد الحرب العالمية الثانية، حدد مؤتمر Bretton Woods 1944 النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب و أفضى إلى إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإنشاء والتعمير، واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها البلد الدائن الرئيسي وأصبح الدولار عملة الاحتياط الرئيسية ، وأعلنت في 1947 برنامج الإنعاش الاقتصادي (مشروع مارشال)، الذي يهدف إلى تعمير بلدان أوروبا التي حريتها الحرب تميزت هذه المرحلة باستخدام أسلوب المساعدات والمنح المالية والفنية المرتبطة بالصبغة الرسمية والتي كان مصدر تمويلها القطاع العام الأجنبي، حيث أن التمويل الخارجي للبلاد النامية كان يعتمد أساسا على المساعدات الإنمائية الرسمية وإلى درجة أقل على الاستثمار الأجنبي المباشر أما في منتصف الخمسينات فقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا ملحوظا والناتج عن ازدهار ونمو التجارة العالمية، وسعى الشركات المتعددة الجنسيات.

المرحلة الثالثة:

من 1973 إلى 1982، تدفق التمويل الأجنبي نحو الدول النامية ، و الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تطورت أنماط التمويل وتقلصت المساعدات الأجنبية إلى الدول النامية، كما ظهرت أيضا القروض المشتركة من خلال قيام تجمعات بنكية دولية تمنح فروض الدول النامية، وظهر أيضا ما يسمى ببنوك الخارجيةOffshore Banks ،)وهي عبارة عن البنوك التي تحمل رخصة لممارسة خدماتها و نشاطاتها فقط خارج الدولة التي تحمل فيها الترخيص) مما ساعد البنوك التجارية المقرضة إلى الخروج عن القواعد و الأعراف المصرفية في منح الائتمان وأصبحت البنوك التجارية تمثل 65% مصادر التمويل الخارجيللدول النامية(النجار، 1992)

المرحلة الرابعة:

توسعت تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم ، مع الثمثينات أصبحت الفروض الخارجية تخضع بشقيها الخاص والرسمي إلى شهادة صندوق النقد الدولي لضمان حق السداد، أصبحت الدول تتنافس فيما بينها لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد أن كانت تربفيه تحديدا لاستقلالها الاقتصادي والسياسي ونوع من الإمبريالية(Gurid، 2008).ومنذ مطلع التسعينات غرف الاستثمار الأجنبي المباشر نموا قويا، وقامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وحلق الأسواق التي تجتاز الحدود الوطنية، واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياساتتشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية(حسان، 2004)

المطلب الثاني: نظريات الاستثمار الاجنبي

الفرع أول: نظرية عدم كمال السوق:

هي من نظريات الاستثمار الاجنبي(كريمة، 2011/2010) **و**في النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة، وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها بشركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا والمعارف الإدارية...الخ . إن هذه المحفزات التي تملكها هذه الشركات الأجنبية هي التي أدت إلى اتخاذ القرار بالاستثمار والقيام بالعمليات الإنتاجية والتسويق في الدول المضيفة، إلى هروب هذه الشركات من المنافسة الكاملة في أسواقها ومن الأسباب التي تؤدي إلى انتقال جزء من أنشطة هذه الشركات: (كريمة، 2011/2010) عدم التجانس بين منتجات الشركات الأجنبية ونظيرتها بالدول المضيفة؛ وتميز المهارات (الإدارية والإنتاجية والتسويقية) التي تكسبها الشركات الأجنبية عن نظيراتها بالدول المضيفة؛ وتحقيق الوفرات في الإنتاج نتيجة كبر حجم هذه الشركات الأجنبية؛ وتجنب القيود الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة والتي تعرقل عملية التصدير هذه المنتجات لهذه الدول ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية الحل الأمثل للتخلص من القيود وغزو أسواق الدول المضيفة؛ ومنها الخصائص التكنولوجية، الخصائص التمويلية، الخصائص التنظيمية والإدارية والخصائص التكاملية (التكامل الرأسي الأمامي، التكامل الرأسي الخلفي).(ابوقحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، 1991)، مع نقض افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات هي الاستثمارات المملوكة بالكامل للشركات المتعددة الجنسيات دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار(ابوقحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، 1991)

الفرع ثاني : نظرية الحماية.

تبعا لانتقادات د نظرية عدم كمال السوق، ظهرت نظرية الحماية والتي أقرت أن نجاح شركات المتعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية، بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها. أن الطريقة التي تسمح للشركات المتعددة الجنسيات من تعظيم عوائدها في الخارج، بالاعتماد على قدرتها في حماية أنشطة خاصة مثلاً ابتكاراتها الحديثة ومجالات الإنتاج أو التسويقية ومنه يمكن القول أنه لا يوجد مبرر لعملية الحماية التي تقوم بها شركات في الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها.

الشكل 1 التغييرات التي طرأت على سياسات الاستثمار الوطني، 2003-2019 (بالنسبة المئوية)

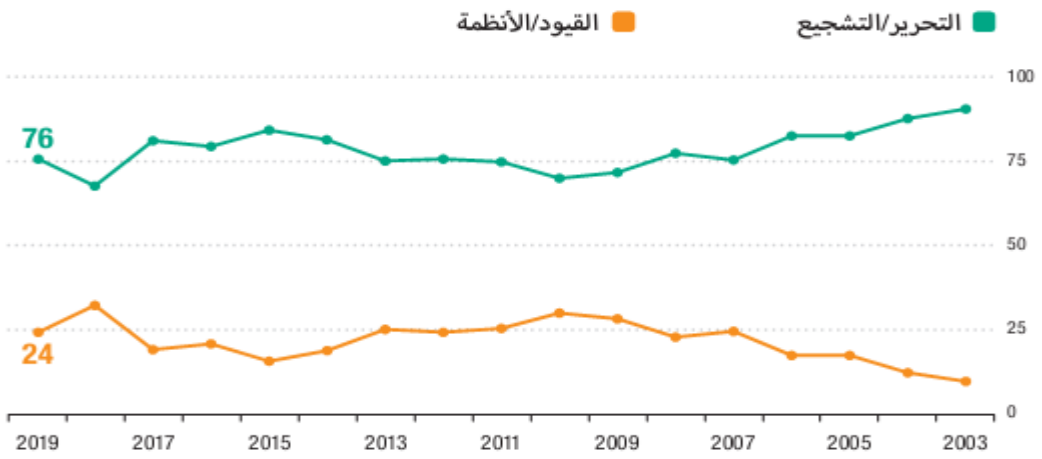

في 2019، اعتمد 54 بلداً واقتصاداً ما لا يقل عن 107 تدابير سياساتية تؤثر على الاستثمار الأجنبي، وكانت الاقتصادات النامية في آسيا هي الأنشط في هذا الصدد حيث استأثرت بحوالي 50 في تلك التدابير. واستمر انخفاض العدد الإجمالي من التدابير السياساتية الجديدة للعام الثاني على التوالي منذ الذروة المسجلة في 2017. وتهدف نسبة 76 في من التدابير المعتمدة مؤخراً إلى تحرير الاستثمار وتشجيعه وتيسيره، بينما تتعلق نسبة 24 في المائة المتبقية بقيود أو أنظمة المانه من المائةجديدة (الشكل UNCTAD، 1999 / 2020).

الفرع الثالث: نظرية دورة حياة المنتج.

النظرية تفسر قيام الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية على الخصوص والدول المتقدمة، وتبين دوافع هذه الشركات في هذه الاستثماراتالأجنبية هذا من جهة ومن جهة أخرى توضح أسباب انتقال الابتكارات والاختراعات الجديدةخارج الدولة الأم.يستند مفهوم هذه النظرية التي قدمها VERNON.R أن المنتوج له دورة حياة تمر بأربع مراحل على الترتيب:

مرحلة إعداد المنتوج أو تقديمه، مرحلة النمو،مرحلة النضج، ومرحلة التدهور.انظر الشكل ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة منتج دولي واحد، أي أن كل منحني يمثل دورة نفس المنتج.

شكل رقم (2): دورة حياة المنتج الدولي

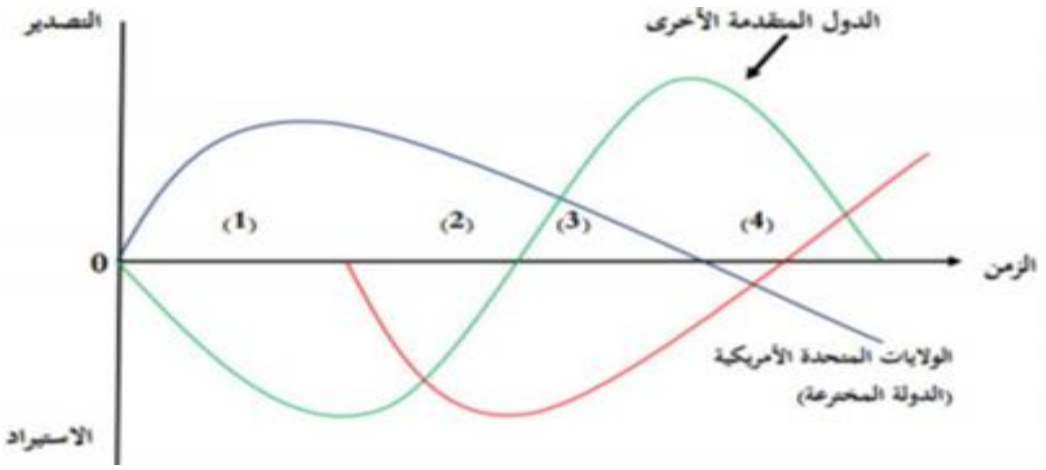

المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 64.

الشكل رقم (3): دورة حياة المنتج الدولي– || –

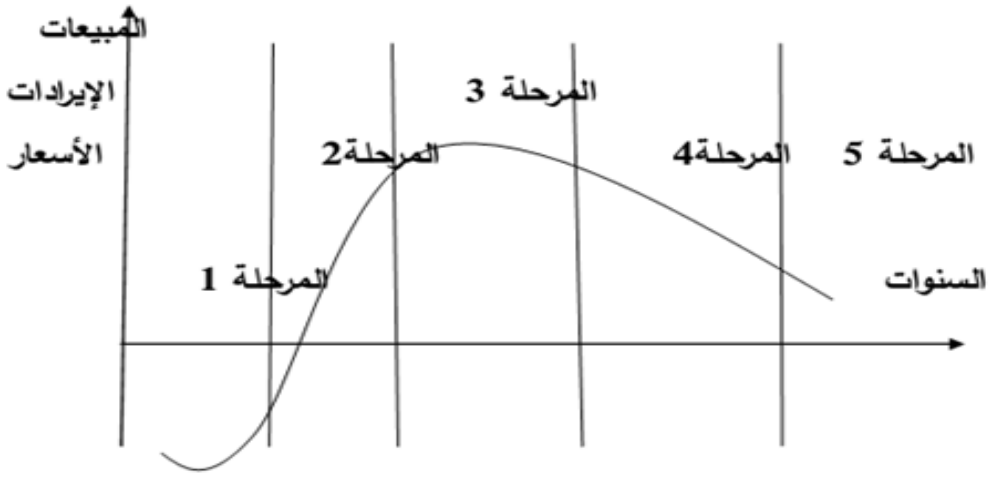

المصدر: (ابوقحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، 1991، صفحة 65)

مرحلة 1: مرحلة البحوث والابتكارات بالولايات المتحدة الأمريكية

مرحلة2: تقديم السلعة بالسوق الأمريكي

مرحلة 3: مرحلة النمو في الإنتاج والتسويق المحلي والدولي

مرحلة 4: بداية تشبع السوق المحلي وبدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة

مرحلة 5: بدأ إنتاج السلع في الدول النامية وتدهور السلعة بالسوق الأمريكي بسبب المنافسة السعرية أو الجودة ...الخ.

الفرع الرابع: نظرية الموقع

نظرية الموقع تهتم بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مركز الاستثماراتها وممارسة أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية ... الخ والمتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، النظرية تهتم بمتغيرات البيئة في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها وتهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة ... الخ بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق، أو العواملالتسويقية.ومن جهة ثانية المفاضلة بين الاستثمار المباشر والتصدير لهذه الدول المضيفة وتمثلت في: (ابو قحف، 2001)
العوامل التسويقية مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع، التقدم التكنولوجي، حجم السوق، معدلات نمو السوق، رغبة في المحافظة على العملاء السابقين احتمالات التصدير لدولةأخرى ....الخ. عوامل مرتبطة بالتكاليف مثل: تخفيض تكاليف نقل المواد الأولية وتوفر الأيدي العاملة وبأجور متدنية، إضافة إلى ذلك توفر رؤوس الأموال والإجراءات الجبائية مثل: فرض القيود الجمركية المفروضة على التصدير، ونظام الحصص. اما العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل: الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي من قبل الدول المضيفة ومدى استقرار أسعار الصرف، الأنظمة الضريبية والقيود المفروضة على ملكية الاستثمارات الأجنبية للأجانب إضافة إلى ذلك طرق تحويل العملات الأجنبية. إضافة إلى عوامل أخرى منها: الموقع الجغرافي، مدى على أراضيها بالثروات الطبيعية، الإجراءات والقيود في عملية تحويل الأرباح إلى الدول الأم المبيعات والأرباح المتوقعة، إمكانية التهرب الضريبي ... الخ (ابوقحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، 1991، صفحة 403).وجاءت نظرية الموقع المعدلة امتداد لها SIMONDS and REBOCK كونها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل: – المجموعة الأولى: تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية: فهي عوامل دافعة وأخيرا تتمثل المجموعة الثالثة: في بعض المتغيرات المجموعة الحاكمة الضابطة ويمكن ذكر هذهالعوامل فيما يلي (ابو قحف، 2001، صفحة 68)

جدول رقم (01): العوامل الشرطية والدافعة والمتحكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	الأمثلة
خصائصالمنتوج (السلعة)	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة، متطلبات الإنتاج الفنية، المالية، البشرية، خصائص العملية الإنتاجية
علاقاتالدول المضيفة مع الدول الأخرى	تضع النقل والاتصالات بين الدولة المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية، السياسية التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع...الخ
الخصائص المميزة للدول المضيفة	طلب السوق المحلي، نسط توزيع الدخل، مدى توافر السواد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية ...الخ

العوامل الدافعة	الأمثلة
الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية، حجم الشركة، القدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديداتوالأخطار التجارية
العوامل الحاكمة	**الأمثلة**
الخصائص المميزة للسدول لمضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة وتعين سياسات الاستشاروالحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية ... الخ
الخصائص المميزة للدول الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس| الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج
العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم المبادئوالمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة

.المصدر : (ابو قحف، 2001، صفحة 68).

واستمر تزايد عدد حالات إنهاء اتفاقات الاستثمار الدولية. ففي 2019، أنهيت بالفعل 34 معاهدة على الأقل، من بينها 22 معاهدة من جانب واحد، وست بالتراضي، وأربع بالاستبدال، واثنتان بانقضاء صلاحيتها. وكانت بولندا نشطة بوجه خاص في إنهاء المعاهدات، حيث إنهت 17 معاهدة ثنائية، تليها الهند بسبع معاهدات. وللمرة الثانية منذ 2017، تجاوز عدد حالات إنهاء اتفاقات الاستثمار الدولية عدد المعاهدات الجديدة المبرمة. وبحلول نهاية العام، بلغ العدد الإجمالي لحالات الإنهاءالفعلي 349 حالة.وأثرت عدة تطورات هامة أخرى على المشهد الدولي لسياسات الاستثمار. وتشمل اتفاق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إنهاء معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة بين دوله، فضلاً عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وبدء نفاذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. الشكل (UNCTAD، 1999 / 2020)

الشكل 04 | عدد اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة، 1980-2019

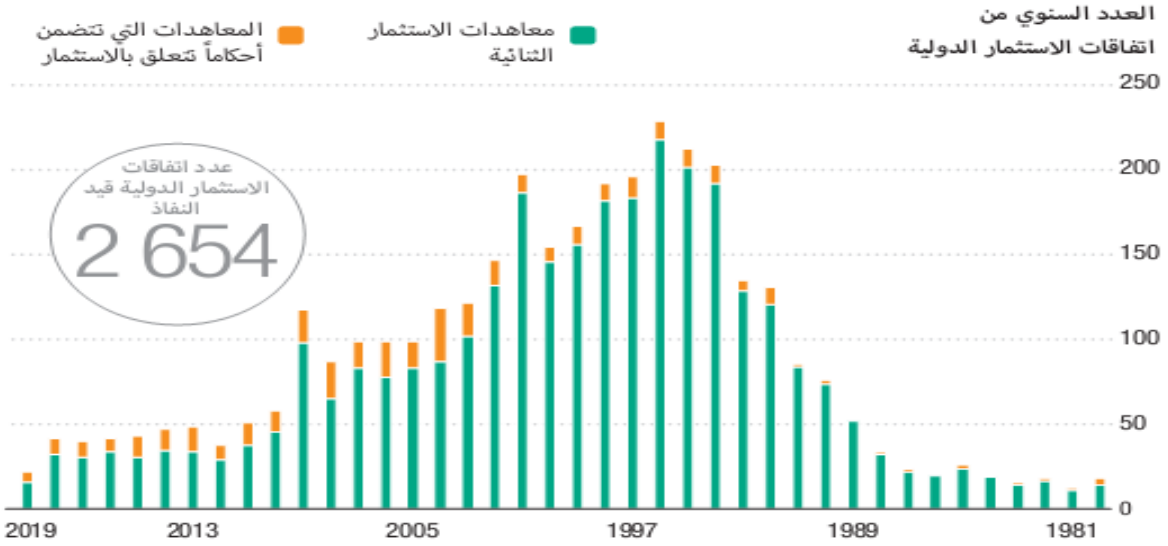

(UNCTAD، 1999 / 2020)

المطلب الثالث :المفاهيم وتعاريف الاستثمار الاجنبي

الفرع الأول: تعاريف الهيئات والمنظمات الدولية

البنك الدولي World Bank يرى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه(صليحة، 2020/2019): " استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى خلاف دولة المستثمرة والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية (Rubin، 1992) او أنه " تلك الاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسة مقيمة أو غير مقيمة تحت رقابة أجنبية، من خلال إنشاء مؤسسة أو توسيع وحدة أو حركة تابعة لها، وكذلك المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة، والتي يكون من بين أهدافها إقامة روابط اقتصادية مستمرة مع المؤسسة ويكون لها تأثير حقيقيعلى تسيير الموسسة (Hugennier, 1984, p. 13)

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD (قعلول، 2017): انه"تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبى وشركة الاستثمارات التي تمنح لهذا المستمر تأثيرا فعالا في اتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق امتلاك كامل المؤسسة قائمة بنسبة 100% من رأسمالهاالمساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة على الأقل بنسبة 10%. الإقراض في الأجل الطويل 5 سنوات وأكثر(التميمي، 2008)

صندوق النقد الدولي (FMI) (كريمة، 2011/2010، صفحة 5) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) انه: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة (Fontagné, 1999, p. 8) " و أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في

مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر"(Fontagné, 1999, p. 102) ، ويعد الاستثمار أجنبيا مباشرا عندما يمتلك المستثمر الأجنبي10%أو أكثر من رأس مال المؤسسة أو أسهمها وكذلك من حقوق التصويت فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر الأجنبي حقا لاتخاذ القرار فيها وإضافة إلى التأثير أو المشاركة في إدارة الشركة، وهذا يعكس مفهوم المراقبة وبالتالي تقل المخاطرة، ولقد استعمل صندوق النقد الدولي هذه النسبة للتفرقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر المحفظي في شكل أسهم (Cardillo, 2004)برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(Technical Expert Group, 2004) (UNCTAD)

الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ، تعكس مصالح دائمة و مقدرة للتحكم الإداري بين شركة في البلد الأم وشركة أو وحدة إنتاجية في موطن آخر.(علي، 2004) " ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا :UNCTAD) ملكية الأسهم رأسمال، الأربح المعاد استثمارها، والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في القطر المصيف، وهي الاستثمارات التي تفضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج (UNCTAD، 1999 / 2020) منظمة التجارة العالمية (WTO) على انه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها (بوجمعة، 2013)

يتضح من التعريفات السابقة أن:" المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأحل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا و ذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح (حاتم، 2006)

الفرع الثاني : المفهوم وتعاريف الباحثين الاقتصاديين

تتعدد تعاريف الاستثمار الاجنبي قد يتفق حولها (كريمة، 2011/2010)ومفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشرنظرا للعميات ومقياس الزمن ونسبة مشاركة (صليحة، 2020/2019، الصفحات 3-4)منها لغوي إن الاستثمار لغة طلب الحصول على الثمرة و ثمرة الشيء ماتولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به وتنميته (محمد سويلم، 2009)

أما اقتصاديا: عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح وبأنه :عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية (بودهان، 2006، صفحة 10)

او أنه: النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة." (سلوس، 2001، صفحة 115)وانه: استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تحديدها." (عمر، 2000، صفحة 56) ومن ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا (وطنيا) وذلك عند تكوين رأس المال داخل الدولة أو خارجيا (أجنبيا) وهو استثمار خارج الحدود

الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه." (معاوية احمد، 2009، صفحة 2) اذن يقصد بالاستمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستمارات التي تمتلكها ويديرها المستمر الأح حى المباشر الأول هو وجود نشاط اقتصادي يزوله المستعمر الأحتي في البلد المضيف والثاني ملكيه الكلية مطابع مزدوج أو الجزئية للمشروع(نزيه، 2007، صفحة 31).وقد يكون الاستثمار مباشرا عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشي الأصول الرأسمالية (الآلات، المعدات...الخ) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات كشركات المساهمة أو شركات التضامن و في هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها. (عباس، 2007، صفحة 36)"وهكذا فان الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية في انه يتضمن سيطرة نشيطة على جزء أو كل الرصيد المعني بينما استثمار المحفظة ليس لهم السيطرة يحفزهم هو معدل العائد على الرصيد." (محمد صالح، 2008، صفحة 15) و"كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة. (زغدار، 2004، صفحة 159) كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10 % أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها.(Bouchet, 2005, p. 99)

"مساهمة استثمار رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذه الأخيرة أو استرجاع مؤسسة أجنبية أو تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، فهو وسيلة لتحويل الموارد ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى خاصة خلالإنشاء المؤسسة (Bertrand, 1975)

كما يعرفعلى أنه ذلك الاستمار الذي يمكن المستمر من المراقبة المباشرة للشركة الأجنبية، من أجل الاستعمال الحدر للأصول وضمان آمان استماراته، إضافة إلى تحريك المسافة ما بين الشركة الأجنبية و الشركات المحلية في دول أخرى، وهذا الاستثمار لا يتضمن فقط تحويل رؤوس الأموال إلى دول أجنبية بل أيضا العديد من المهارات الإدارية والخبرات التنظيمية، وتوريد التكنولوجيا بالإضافة إلىتأهيل رأس المال البشري (Helleiner, 1989)

قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو زيادة رأس مال هذا الأخير(توسيعه)، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة حديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأحتي تأثير حقيقي في تسيير هذه المؤسسة (شلغوم، 2012، صفحة 17)Bernard Hurgenier.

" عندما يقوم في بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على موائد استثماراتهم ، كما تمثل طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من أن جزءا من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب، وقد لا يؤدي إلى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال وعلى العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبيا تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة

الرائع استعمالها في الدول" (Mankiw, N, Ronald, Kenneth, & Nicholas, 2007, p. 561) بينمابأنه " التحركات في رأس المال العاطفة بشكل أساسي إلى السيطرة على Gregory Mankin إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأحدبية(Kojima, 2010)

المبحث الثاني : المناخ الاستثماري وابعاد الاستثمار الاجنبي

المطلب الاول : المحددات والمكونات والانواع

الفرع الأول : محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمحمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستمار(كريمة، 2011/2010، صفحة 8) ويقصد بمناخ الاستثمار بأنه: محمل الظروف المؤثرة في التجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار ، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب ما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني (كردي، 2001، صفحة 288) وتختلف من دولة لأخرى وذلك وفقا لسياسات الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات. وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فان مناخ الاستثمار هو: محمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سليا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات(كريمة، 2011/2010)

الشكل رقم (5): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (قعلول، 2017، صفحة 20)

group of economies, 2005–2015, and projections, 2016–2018

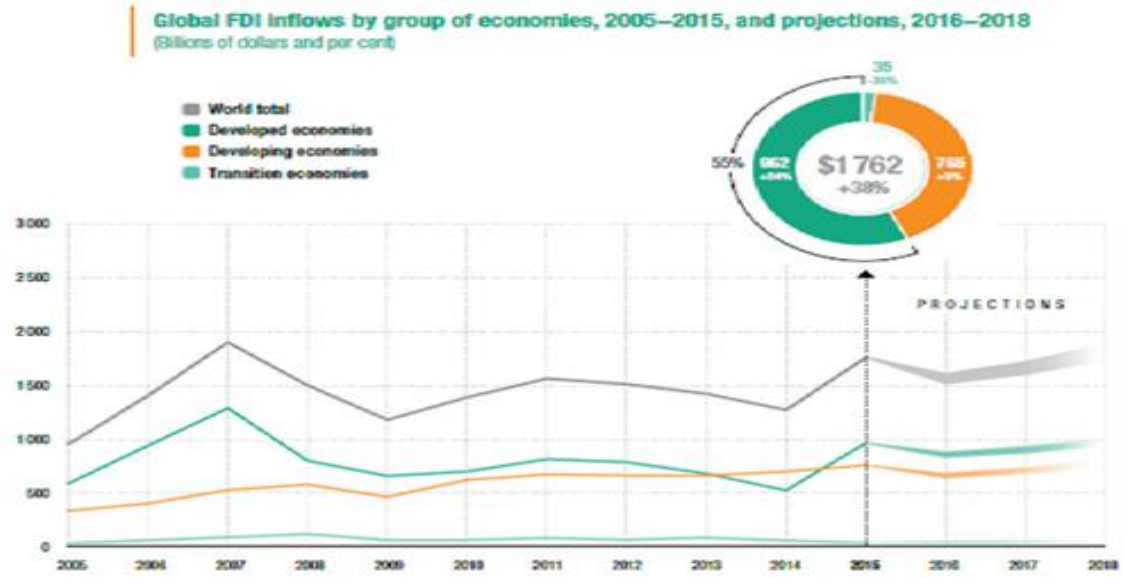

المصدر : (UNCTAD, 1999 / 2020, p. 2016)

الشكل رقم (6):محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(قعلول، 2017، صفحة 11)

(UNCTAD, 1999 / 2020)

توجد محددات رئيسية لها علاقة مباشرة تحدد قدرة البلد المضيف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي(قعلول، 2017)

- الاقتصاد كحجم السوق ومعدلات النمو والنفاذ للأسواق العالمية ومدى توفر الموارد الطبيعية والعمالة والتقنيات وعوامل الكفاءة كتكلفة الأصول وتكلفة المدخلات.
- المؤسسي والقانوني تيسير مناخ الأعمال كالحوافز الاستثمارية ومقاومة الفساد وبيروقراطية الادارة.
- اطار سياسة الاستثمار سهولة ممارسة الأعمال من استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي والقوانين المنظمة للاستثمار والسياسات الضريبية والاتفاقيات الدولية
- البنية الأساسية محطة ووجهة تستقطب المستثمرين،

الشكل رقم (07) :محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

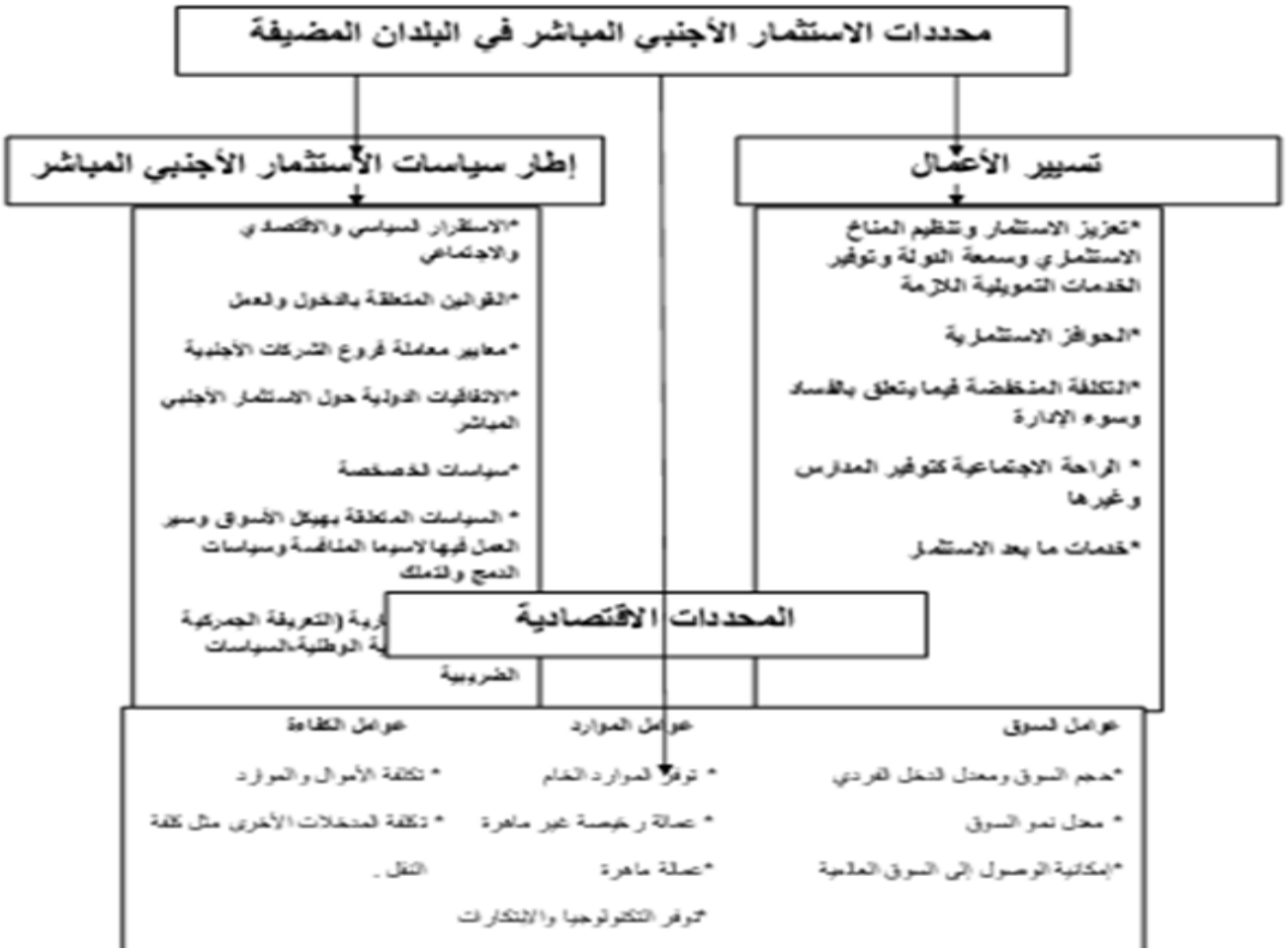

المصدر: (حسن، 2014، صفحة 68)

الفرع الثاني : مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر

ويتضمن رأسمال الاستثمار المباشر ما يلي(Maitena Duce1, 2003, p. 5)

.Iرأس مال حقوق الملكية :(Equity capital) ويشتمل على حصص الملكية في الفروع و كافة الأسهم في الشركات التابعة و الزميلة وغير ذلك ، المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات.

IIالعوائد المعاد استثمارها :(Reinvested earnings) وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

IIIرأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات

(Other direct investment or company debit transaction):

هو يغطي اقتراض وإقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة و مؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى.(كريمة، 2011/2010، صفحة 8)

الفرع الثالث : انواع الاستثمار الاجنبي المباشر

من وجهة نظر المستثمرين (الدولة المصدرة) أو من وجهة نظر الدولة المتلقية للاستثمارات (2002 Moosa).فمن منظار الدولة المصدرة، مكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: الأفقي، العامودي، والمختلط. ويهدف النوع الأول إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا. أما النوع الثاني فيهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العامودي الخلفي) أو للاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الاستثمار العامودي الأمامي)، في حين يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط النوعين المشار إليهما أما من منظار الدولة المتلقية، فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها وهي الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات، إلى زيادة الصادرات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.(حسان، 2004)

الشكل رقم (8) : أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

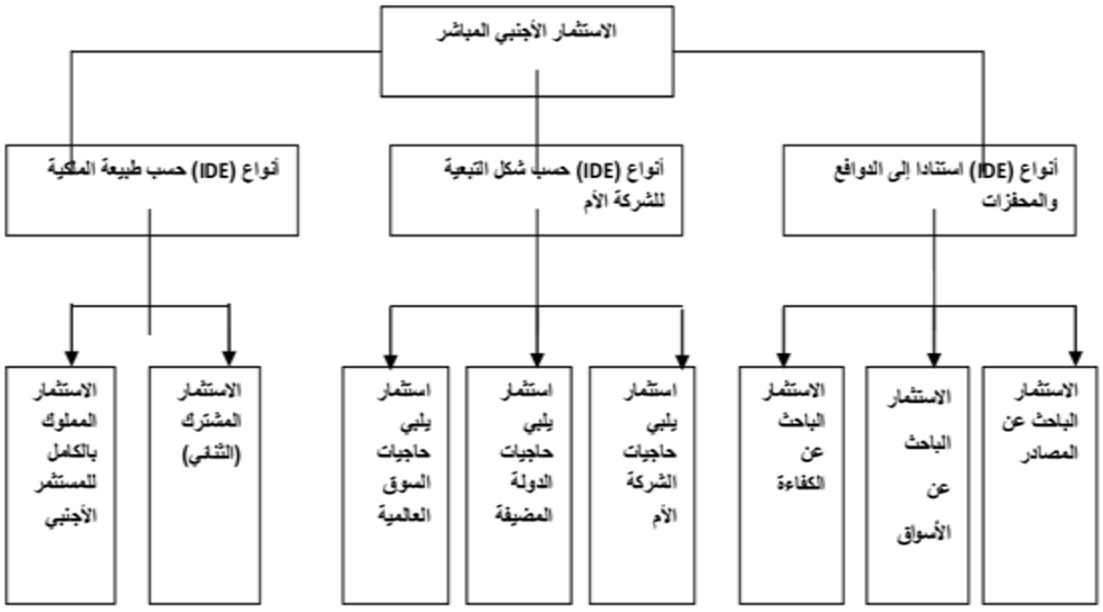

(نورالدين، 2010، صفحة 58)

تنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: المؤسسات التابعة والتي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50 % من رأس مالها ومؤسسات مشاركة تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين 10 % إلى 50 % من رأس مالها و الفروع وهي مؤسسة استثمار مباشر فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل(100 %) أو يملكها ملكية مشتركة. (نوري، 2006، صفحة 3) وينطوي الاستثمار الأجنبي على الاستثمار الذي يقوم به المواطنون الأجانب أو الشركات الأجنبية بنسبة كبيرة في الشركة المحلية ، حيث لديهم ملكية واسعة ويتحكمون في إدارة الشرك باختصار، الاستثمار الأجنبي هو إدخال رأس المال الأجنبي في شركة مقرها في بلد مختلف، يؤدي إلى حركة رأس المال من بلد

إلى آخر. يمكن أن يكون في شكل(كريمة، 2011/2010) منهاالاستثمار الأجنبي المباشرالاستثمار من مصدر خارج الأمة ، في الإنتاج أو الأعمال التجارية للشركة. وفي الاستثمار في الحوافظ الأجنبيةاستثمار من قبل شركة أجنبية في سوق الأوراق المالية لبلد آخر.

المطلب الثاني : الخصائص والأهمية والدوافع

الفرع الأول : خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر وعن المديونية الخارجية، إذ لطالما أ النوع الأكثر تفضيلا من طرف الدول سواء المتقدمة منها والنامية في السنوات الأخيرة نظرا لما له من خصائص تؤكد على مزاياه المتعددة، ويمكن اجمال هذه الخصائص فيما يلي (صليحة، 2020/2019، صفحة 9)

الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله و خبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة (عبد المجيد، 2003، صفحة 214) ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات العلمية الاقتصادية ،وذلك من خلال الوافراتالاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية. ويتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغيير، حيث يتميز بتحركاته وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة (ماجد احمد، 2011، صفحة 102)ويتميز بخصائص هيكلية وتقنية فريدة تميزه عن باقي الاستثمارات الدولية الأخرى كالفترة الزمنيةالطويلة التي يعمل فيها معنى ، أنه طويل الأجل (جميل، 1999) ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية (التي أصبحت شديدة المشروطية)، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مفضلا على الاستثمار المحفظي كونه أكثر استقرار وأقل حساسية بالنسبة للتغيرات الدورية والسريعة التي تحدث في الاقتصاديات المصيفة كالتغيرات في أسعار الفائدةوسعر الصرف والنقليات في أسعار الأسهم (عجمي، 2001، صفحة 49) والجدول1 ادناه مثال على ذلك

الفرع الثاني : الأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الاقتصادي

الأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الاقتصادي

من المنافع للاستثمار الاجنبي (حسان، 2004)توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية، والاسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية. وتسهيل حصول الدول المضيفة على التقانة الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.

والاسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية. وتوفير فرص عمل جديدة، فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة.وأن كان ذلك يتوقف على ما تضعه تلك الدول من ضوابط وشروط تذكية المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات والمساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية. والإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص لتمويل برامج وخطط التنمية. والإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية. وتذكية المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات . والتصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.وحقيقة الأمر أنه لا يمكن تجاهل دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق معدلات نمو ملحوظة وسريعة في حصص تصدير السلع الصناعية للدول النامية مما يؤثر على النمو الاقتصادي لتلك الدول(حسان، 2004)

الفرع الثالث : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تنافس الدول المضيفة على تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستمارات الأجنبية بغية تشجيعها على الاستقرار ماء وبالتالي فيشند تنافس الدول فيما بينها لتقديم المزيد من الحوفر الصالح الشركات المتعددة الجنسيات كل هذه المزايا والحوافز و الضمانات أصبحت دافع (صليحة، 2020/2019، صفحة 13) كبير للاستثمارات الأجنبية لغزو هذه الأسواق والاستقرار فيها وجعلها منطلق أسواق أخرى جديدة ومن بينها(عثماني و شعابنية، 2013) الدافع السياسي والاجتماعي من الاستقرار السياسي وعلى الرغم من أنه مثار جدل وأهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية، إلا أن هناك إجماعا على أهميته بوصفه عنصرا أساسيا في هذا القرار، ذلك أن المستثمر لي خاطر ينقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا أطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعت عن الأمان والاستقرار أما العوامل الاجتماعية فتعكس لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيرهن وهذا المفهوم المسير، قد تؤدي هذه العوامل دورا ايجابيا في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال، لذا يكون هذا الدافع إما لمساعدة دول خليفة، أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين وهذا ما يلاحظ من خلال تنفقات الاستمارات الأجنبية إلى الدول النامية، تهدف التوسع والسيطرة وتوجيه القرار السياسي هذه الدول (عبد الكريم، 2014، صفحة 55) **و**تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية (حسان، 2004)

- البحث عن المصادر: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالةماهرة ومدربة.
- البحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الاستثمارات علاة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات المحلية والمجاورة أو الإقليمية
- البحث عن الكفاءة؛ يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة.
- البحث عن أصول استراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة الاستراتيجية.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة

الفرع الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة

رأت الدول المتقدمة أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تعد مشابهة للدعم التي تقدمه الدول لصادراتها، وبالتالي فقد دعت إلى الغاء هذه الإجراءات كونها تؤدي إلى تغيير مسار التجارة العالمية وتشجيع الإنتاج غير الكفء، بالإضافة إلى أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة مخالفة لقواعد اتفاقية الجات.(GATT) اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية جدول أعمال موسع للمفاوضات الخاصة بإجراءات الاستثمار التي قد تؤثر على كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية، حيث ترى الدول النامية في هذا الإطار بأن استخدام هذه الإجراءات يعتبر أداة هامة في تنفيذ سياسات الاستثمار وأن أية ضوابط يتم وضعها في هذا المجال يجب أن تراعي احتياجات التنمية لديها.وانتهت جولة أورجواي بالتوصل الى اتفاق حول إجراءات الاستثمار ذات الأثر على التجارةوالمتعلقة بالإجراءات والشروط التي تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تنطوي على تقييد أو تشويه للتجارة العالمية. وحدد الاتفاق من تلك الإجراءات اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية بمقادير أو نسب معينة، واستخدام شرط الموازنة التجارية والصرف الأجنبي، ولكنها لم تمنع شرط الأداء التصديري. ويهدف الاتفاق لي إزلة هذه الإجراءات خلال سنتين من قيام منظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول المتقدمة، وخمس سنوات للدول النامية، وسبع سنوات للدول الأقل نموا. ويجوز تمديد هذه الفترة للدول النامية وللدول الأقل نمو

الشكل 8 **اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والناتج المحلي الإجمالي وسلاسل القيمة العالمية، 1990-2019**

(الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والناتج المحلي الإجمالي وفقاً للرقم القياسي، 2010 = 100؛ سلاسل القيمة العالمية، بالنسبة المئوية)

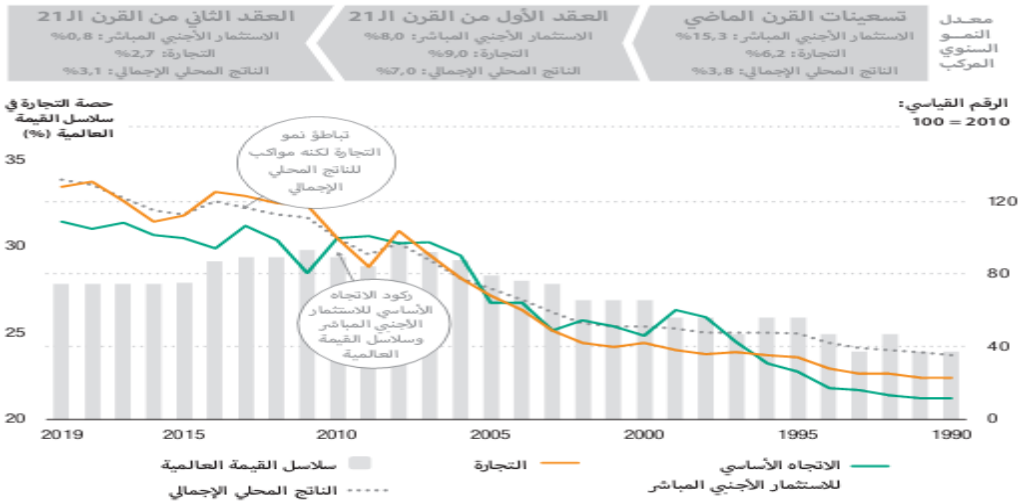

(UNCTAD, 1999 / 2020)

وقد أخذت منظمة التجارة العالمية خلال الاجتماع الوزاري في مدينة الدوحة بدولة قطر خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2001 قرارا ينظر بإيجابية في طلب بعض الدول الأقل نموا لتمديد فترة السماح المعطاة لها بموجب اتفاقية .(TRIMS) لا شك أن إلغاء هذه الإجراءات سوف تكون له نتائج اقتصادية إيجابية مماثلة لعملية تحرير التجارة العالمية، حيث ان استخدام شرط المحتوى المحلي ترتب عليه زيادة تكلفة الإنتاج نتيجة إجبار المستثمر الأجنبي استخدام موارد محلية غالبا ما تكون غير ملائمة فنيا وذات أسعار مرتفعة مقارنة بالأسعار العلمية. كما أن شرط موازنة التجارة والصرف الأجنبي يعد إجراء مشابها للقيود الكمية التي تفرضها بعض الدول على تجارتها الخارجية.ترى الدول النامية ضرورة أن تراعي الاتفاقيات الدولية لتحرير الاستثمار احتياجات التنمية فيها.(حسان، 2004)

الفرع الثاني :فوارق الرئيسية بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي الاختلافات

تتم مناقشة الاختلافات بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي في النقاط التالية بالتفصيل:(صليحة، 2020/2019، صفحة 9) حيث يقسم الاستثمار الأجنبي إلى قسمين أولهما الاستمار الأحتي المباشر الذي تم التطرق إليه في العصر السابق والقسم الثاني يتمثل في الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يعرف على أنه: " تمتلك الأفراد أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروعالاستماري (ابوقحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، 2003، صفحة 157) وكما يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي) على أنه امتلاك وقتناء الأوراق المالية من أسهم و سندات خارج البلد الذي يقيم فيه الملكون وأصول مالية أخرى وهذا لا يعكس الإدارة الفعلية أو المراقبة المصدري الأوراق المالية(Singh, 2008, p. 159) ، حيث لا تحق المالكي الأوراق المالية ممارسة الرقابة الفعلية على الأصول الأجنبية.

1. يُعرف تبادل السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية للبلاد بالتجارة الخارجية. على العكس من ذلك، يشير الاستثمار الأجنبي إلى نوع الاستثمار الذي تقوم به شركة أو فرد من بلد ما، في حقوق ملكية الشركة الموجودة في بلد آخر.

2. كل بلد لا يملك كل الموارد، ولهذا السبب، التجارة الخارجية مطلوبة ، لتلبية الطلب على الموارد التي تعاني من نقص في أي بلد. وعلى العكس ، يميل الاستثمار الأجنبي إلى تلبية متطلبات رأس المال للشركة، من المصدر خارج البلاد.

3. التجارة الخارجية تربط أسواق مختلف دول العالم. في المقابل ، يجلب الاستثمار الأجنبي استثمارات إضافية للشركة في شكل نقود وتكنولوجيا ..الخ.

4. التجارة الخارجية تخلق فرصة جيدة للمنتجين المحليين للاستيلاء على الأسواق العالمية وزيادة انتشارها بشكل عام. في المقابل ، يميل الاستثمار الأجنبي إلى جلب رأس مال طويل الأجل للشركة وكذلك بالعملة الأجنبية.

5. الهدف الأساسي من التجارة الخارجية هو كسب الربح وخلق انطباع في السوق الدولية. على عكس الاستثمار الأجنبي الذي يتم إجراؤه بهدف تحقيق عوائد على المدى الطويل وله حصة ملكية في الشركة التي يوجد مقرها في دولة أخرى.

الفرع الثالث : تدفق الاستثمار الاجنبي الى افريقيا واثر كوفيد 19

بعد التراجع المسجل في 2019 ستقلص جائحة كوفيد-19 بشدة الاستثمار الأجنبي في أفريقيا، مما يعكس الاتجاه العالمي. وسيتفاقم هذا الركود بانخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية بسبب ما يميز القارة من استثمارات موجهة نحو الموارد. ويتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين 25 في المائة، أي ما بين 25 و35 مليار دولار-الجدول

الجدول رقم (2) : توزيع تدفق الاستثمار الاجنبي الى افريقيا واقيليميا ودوليا 2019/2017

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2017-2019 (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

المنطقة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة		
	2017	2018	2019	2017	2018	2019
العالم	1 700	1 495	1 540	1 601	986	1 314
الاقتصادات المتقدمة	950	761	800	1 095	534	917
أوروبا	570	364	429	539	419	475
أمريكا الشمالية	304	297	297	379	41-	202
الاقتصادات النامية	701	699	685	467	415	373
أفريقيا	42	51	45	12	8	5
آسيا	502	499	474	417	407	328
شرق وجنوب شرق آسيا	422	416	389	367	345	280
جنوب آسيا	52	52	57	11	12	12
غرب آسيا	28	30	28	39	50	36
أمريكا اللاتينية والكاريبي	156	149	164	38	0,1	42
أوقيانوسيا	1	1	1	0,1	0,3-	1-
اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية	50	35	55	38	38	24
الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلياً والصغيرة	40	39	39	6	2	0,4
أقل البلدان نمواً	21	22	21	2	1	1-
البلدان النامية غير الساحلية	26	22	22	4	1	0,5
الدول الجزرية الصغيرة النامية	4	4	4	0,3	0,3	1
مذكرة: النسبة المئوية من تدفقات الاستثماري الأجنبي المباشر العالمية						
الاقتصادات المتقدمة	55,9	50,9	52,0	68,4	54,1	69,8
أوروبا	33,5	24,3	27,9	33,7	42,5	36,1
أمريكا الشمالية	17,9	19,9	19,3	23,7	4,1-	15,3
الاقتصادات النامية	41,2	46,8	44,5	29,2	42,0	28,4
أفريقيا	2,4	3,4	2,9	0,8	0,8	0,4
آسيا	29,5	33,3	30,8	26,0	41,2	24,9
شرق وجنوب شرق آسيا	24,8	27,8	25,2	22,9	34,9	21,3
جنوب آسيا	3,0	3,5	3,7	0,7	1,2	0,9
غرب آسيا	1,6	2,0	1,8	2,4	5,1	2,7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	9,2	10,0	10,7	2,4	0,01	3,2

المصدر (UNCTAD، 1999 / 2020)

التعليق/ استناداً إلى توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومجموعة من العوامل المرتبطة بالاستثمار على وجه التحديد. وسيكون الاستثمار في الصناعات التحويلية الكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية من أشد أشكال الاستثمار تضرراً، مما سيقوض الجهود الرامية إلى النهوض بالتنويع الاقتصادي والتصنيع في أفريقيا. وتظهر مشاريع الاستثمارات التأسيسية المعلن عنها بالفعل اتجاهاً سلبياً قوياً في الربع الأول من عام 2020، على الرغم من أن قيمة المشاريع (-62 في المائة) قد تراجعت أكثر من تراجع عددها (-23 – في المائة). وعلى الرغم من الآفاق الراهنة السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، هناك بعض العوامل المحفظة التي يمكن أن تحد من مدى تراجع الاستثمار وتساعد في بدء تحقيق الاستقرار والانتعاش في عام 2021 وما بعده. ويعمد عدد من كبار الشركاء في الاستثمار من خارج القارة إلى المشاركة على نحو متزايد في مبادرات لتمتين روابط الاستثمار مع القارة الافريقية، وتشجيع الاستثمار في الهياكل (UNCTAD، 1999 / 2020)

المبحث الثالث: الاطار النظري ومفاهيم التجارة الدولية

ان حركة التجارة الخارجية الدولية بدأت بلا شك بمفهوم بسيط يقوم على المقايضة في بادئ الامر ولكن هدا المفهوم مع تطور الحياة الاقتصادية اخد ابعادا جديدة ومفاهيم مختلفة عما كان عليه في السابق ,حيث بدأت دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بين مختلف دول العالم في احتلال مكان متميز في الفكر الاقتصادي منذ بداية تكون علم الاقتصاد علي يد مفكري المذهب التجاري **التجارة الخارجية** ، هناك حاجة إلى التجارة الخارجية في أي بلد للوفاء بمتطلباتها من الموارد ، وهذا يعني أن التجارة بين البلدين تتم لأنه لا يوجد بلد مكتفٍ ذاتيًا. لذلك ، لتلبية متطلباتها من الموارد الطبيعية أو من صنع الإنسان ، فإنها تشارك في التجارة مع البلد ، الذي يمتلك هذه الموارد بوفرة. علاوة على ذلك ، فإن البلدان الغنية بالمعادن معينة أو غيرها من العناصر تجد أنه من المفيد تصديرها إلى بلدان أخرى. والتجارة الخارجية تحدث في شكل **الاستيراد والتصدير** وتخضع التجارة الخارجية للسياسة التجارية التي هي المبادئ التوجيهية وإجراءات الرقابة، والتي تساعد في إدارة الصادرات والواردات من البلاد.

المطلب الأول : النظريات التجارة الخارجية

الفرع الأول : الفكر التجاري

ان المعاملات التجارية الدولية، غرضها الأساسي تراكم للدول من المعادن النفيسة ، الذهب و الفضة باعتبارها أنها أعلى مراتب الثورة لأنها لا تعنى مع الاستعمال و قه يمكن الدولة أن تحصل على ما تريد باستخدام تلك المعادن و أن الوسيلة الوحيدة للدولة التي لا تملك معلوم لهذه المعادن في التجارة الخارجية . والوسيلة الوحيدة للدولة التي لا تملك مناجم لهذه المعادن هي التجارة الدولية (أيمن، 2009، صفحة 19) وقد ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية وهي (شريف علي، 2012، صفحة 112)فترة احتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس و رقابة عمليات انتقال المعدن النفيس للخارج. وفترة ثانية تكتفي الدولة بأن تفسير معاملاتها مع كل دولة على فائض، وتكتفي الدولة بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها، وفترة أن الدولة تركز على صادراتها و مجموع وارداتها، ويكفي أن تحقق الدولة فائضا في معاملتها مع العالم الخارجي في نهاية ، فالعبرة بمجموع معاملاتها ويركز منطق التجاريين على ضرورة تدخل الدولة في التجارة الدولية.

الفرع الثاني : الفكر الكلاسيكي

-نظرية الميزة المطلقة

ثروة الأمة لا تقاس بقدرتها على تجميع المعادن النفيسة و لكن تقاس بقدرتها على العمل الإنتاج هذا عند آدم سميث في ثروة الأمم 1776، وذلك أي جهود تبذل لزيادة قدراتها الإنتاجية، وعليه كل الدول تستفيد من التجارة الخارجية الحرة وذلك من خلال تخصص كل دولة في إنتاج تلك السلعة (أو السلع) التي لها في إنتاجها ميزة مطلقة بالمقارنة مع ظروف إنتاج هذه السلع (أو السلع) في البلدان الأخرى (أيمن، 2009، صفحة 19) ولتوضيح مبدأ الميزة المطلقة الناجمة عن فروق التكاليف المطلقة الناجمة عن فروق التكاليف

المطلقة (شريف علي، 2012، صفحة 112) انظر مثال،وهكذا التخصص يدفع إلى زيادة في الإنتاج على المستوى الدولي و يستفيد منها كل من البلدين . وأوضح أن المرايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي، فتقم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق يتبع لكل دولة أن تسير في الإنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض إنتاجها، و تتمثل تكلفة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها وهو ما يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد (عادل احمد، 2003، صفحة 43)

نظرية الميزة أو التكاليف النسبية

المفكر الاقتصادي David Ricardoكل البلدان لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية. حتى ولو إحدى الدول تميزت بظروف إنتاج أحسن من تلك التي هي سائدة في البلد الآخر فإن كلا البلدين يستعيدان من إقامة تبادل خارجي نسبي دون أن يقتضي ذلك تخصص البلد في إنتاج السلعتين وتخصص البلد في التصدير (شريف علي، 2012، صفحة 130).

-نظرية القيم الدولية

مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشره عام 1848 لـ JOHN.S.Mافتقدت جانب الطلب واهتمت فقط بجانب العرض، وإنتاجية العمل في الدولتين مقياسا للقيمة وللميزة النسبية، و أبرز مدى أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي عندها يتفاعل التبادل الدولي أو معدلات المقايضة الدولي أن معدل التوازن يتحدد نتيجة طلب الطرف الأول يطلب الطرف الثاني على السلع محل البحث، أي أن النتيجة لالتقاء المتبادل، إلى أن الدولة الصغيرة يمكنها أن تحقق مكاسب أكبر من الدولة الكبيرة في التجارة الدولية، نظرا لارتفاع مستوى المعيشة في الدول الكبيرة وضخامة طلبها. ولكن الواقع العملي يؤكد غير ذلك لا أن مكتب الدول الصغيرة النامية، يعتبر مقارنة بمكاسب الدول المتقدمة (رنان، 2009، صفحة 22)

الفرع الثالث : الفكر النيوكلاسيكي ونموذج هيكثر – اولين:

للاقتصاديين فكرة التجارة القائمة على أساس اختلاف الإنتاجية بين الدول بالاعتماد على وفرة الموارد الطبيعية و اعشارها عنصرا من عامر الإنتاج، وسمي هذا النموذج بعدة مسميات كنموذج (**MO**) هيكثر – اولين أو نموذج وفرة عناصر الإنتاج وجميعها يشير إلى نفس مجموعة الأفكار اقتصاديين 1919–1993 ويرتكز هذا النموذج على فرضيات (خالد محمد، 2010، صفحة 183)منها وجود سوقين وسلعتين متجاستين وعمرا إنتاج متجانسين مستواهما، وكذا المستوى التكنولوجيا متماثلة في الدولتين ولهما نفس دالة الإنتاج، وكثافة عناصر الإنتاج مختلفة وتساوي تركز عناصر إنتاج كل سلعة لجميع الأسعار النسبية، ويتصف الإنتاج بثبات عوائد الحجم للسلعتين في كل دولة ، وتساوي الأذواق والتفضيلات في الدولتين، ويتم استهلاك السلعتين بنفس الكميات النسبية عند أي سعروعند جميع مستويات الأخرى، والمنافسة التامة بين الدولتين. وحرية انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة وعدم وجود تكاليف النقل وعدم وجود سياسات تقيد حركة السلع بين الدولتين كالتعريفة الجمركية.

يمكن استجلاء بالتفاصيل الدقيقة والهامة لنظرية هيكثر –أولين في التجارة الخارجية بشكل أوضح والتأكد من صحة استخدام نموذج اقتصادي ساموبلسون (رنان، 2009، صفحة 28) وبالاعتماد على هذا التحليل فترض أن الاقتصاد ينتج سلعتين أساسيتين بواسطة عنصري إنتاج: رأس المال (K) والعمل (L) مع التكنولوجيا تحدد عن طريق دالة الإنتاج الحد الأقصى من إنتاج السلعتين مع القدرة على إحلال عنصر إنتاجي محل آخر دون أن يخفض مستوىالإنتاج المرغوب فيه. مما يعني أن كل دولة إنتاجية مختلفة عن الأخرى، والمنتج في كل دولة مستوى ثابت من التكاليف، إلى تحقيق إنتاج ممكن من السلعة (رنان، 2009، صفحة 29). وحسب نظرية هيكثر وأولين وإنها يجب أن نتجه إلى تصدير السلع كثيفة رأس المال وستورد سلعا كثيفة العمل (شريف علي، 2012، صفحة 32) وبدراسة التي قام بها **لغز ليونتيف** على هيكل تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع الخارج حيث افترة باعتماد على احصائيات الولايات المتحدة لسنة 1947 . واستخدام جدول (رنان، 2009، صفحة 24) المدخلات والمخرجات لحساب رأس المال المباشر والغير المباشر وكذلك العمل اللازم لإنتاج عدد الصناعات من الصادرات وبدائل الواردات.

الفرع الرابع:النظريات الحديثة في التجارة الدولية

تتناول التجارة الخارجية والابتكار، بإدخال الديناميكية في نظرية النفقات النسبية لـ David.R، وقد أفسح هذا الأمر المجال للنماذج الجديدة تجاوزت نظرية هيكثر وأولين.

•نموذج التكنولوجي

النظرة المسماة بالتحليل التكنولوجي الجديد (خالد محمد، 2010، صفحة 120) تحليل بوستر 1960 يعود تصير طبيعة التبادل الدولي عن طريق التطور التكنولوجي إلى توستر"؛ حيث يعرف التعبير في دالة الإنتاج إلى الابتكار، وبالتالي على هذا الأخير له دور أساسي في نظرة التحليل التكنولوجي الجديد، وبإدخال عامل الابتكار فإننا نضطر إلى التخلي عن فرضية نشابه دوال الإنتاج وقد لاحظ " يوستر" أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج، تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج نظرية "هيكثر و أولين"، حيث باستكار طرق جديدة في الإنتاج وسطع جديدة يمكن لبعض الدول أن تكون مصدرة، بغض النظر عن تفوقها في عوامل إنتاجها ، بحيث أن تفوقها التكنولوجي السمح لها بأن يكون لديها احتكار التصدير في سلع تلك القطاع. وبالنسبة لايوسير" فإن درجة تأثير الفارق التكنولوجي مرتبط بالتأخر في التقليد من طرف البلد التابع بالإضافة إلى أن هذا التأخر يتركب من التأخر في طلب السلع الجديدة من طرف التنبع وإلى التأخر في إنتاج هذه السلع والذي بدوره مرتبط بالزمن الذي ستعرفه البلدان الأخرى في الشعور بالخطر وإلى إنتاج سلع بديلة. (محمد، 2013، صفحة 37) وهذا ما هو موضح في الشكل التالي، الذي يبين الفجوة فـ1 فـ2 عن الفجوة تأخر الطلب، والفجوة فـ1 = قية تمثل فجوة التقليد، والفرق بينهما وهو فـ2 فـ3 يشير إلى الفجوة التكنولوجية والدول التي فقدت الميزة الاحتكارية نتيجة تقليد مبتكراتها، ولكن تبحث عن ابتكار آخر أو تحديث ، كالالكترونيات وغيرها. والفروق مستوى الأجور دور في تحديد فترة التقليد، ووجود علاقة بين الفرق مستوي الأجور وفترة التقليد ويؤدي

لانهاء الشركة المتعددة الجنسيات ونقل موطن الإنتاج لدولة أخرى تخفض مستوي تكلفة الإنتاج (محمد، 2013، صفحة 38)

الشكل رقم (10): أثر الفجوة التكنولوجية والتفاوت

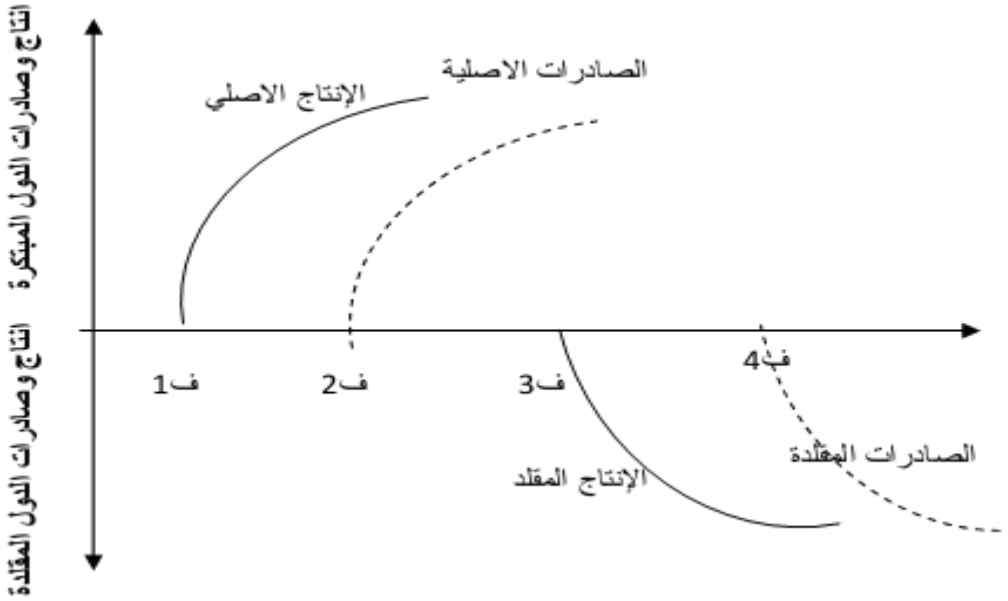

المصدر : (رواج، 2013، صفحة 122)

- **نموذج دور حياة المنتوج وتحليل فرنون: Vernon**

المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، تؤكد دورة المنتوج الجديد ومع تطور التجارة الخارجية .جاءت نظرية 1966 **Vernon**؛ حيث التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر سمح له أن يكون رياديا في تطوير المنتجات الجديدة وتصنيعها، ثم تبقى هذه المنتجات في المراحل الموالية إلى دول أخرى للخارج، لتوسع الطلب الأجنبي الشركات الأجنبية في محاولة إنتاجها، بالتكنولوجيا تطلق الإنتاج والبيع بالسوق المحلي في مرحلة أولى، ثم التصدير لأسواق أخرى غيرها، تنخفض صادراتها، وبالخبرة والمهارة في الإنتاج يتم تصدير للاخرى USA(أيمن، 2009) ومراحل تطور المنتوج مرحلة الظهور، مرحلة النمو، ومرحلة النضح ومرحلة التناقص (مسعداوي، 2016، صفحة 56)

- **نموذج اقتصاد الحجم**

ان تكاليف الإنتاج تنخفض عن وفرة الإنتاج المزايد، وإن زيادة عوامل الإنتاج يرفع قيمة الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في هذه عوامل، والتفرقة بين وفرات الإنتاج الداخلية الناتجة بعد توسع المؤسسي ويؤدي خفض التكلفة المتوسطة، ووفرات الإنتاج الخارجية للمؤسسة الناتج الحجم الكلي لصناعة محددة في منطقة ما، ومنه متوسط التكلفة تخفيضوحجم إنتاج القطاع للمنطقة.

- **نموذج تشابه الأذواق**

الاقتصادي (1961) Linder، يشترط أن يكون الإنتاج مرتبط بالطلب وبالتالي يكون الإنتاج أكثر فعالية كلما كان الطلب اكبر، والإنتاج الداخلي تبعا بالطلب الداخلي ومنه تقوم الدولة بتصدير السلع التي لها سوق واسع، وراجع للإنتاج الكبير الحجم من أجل تمكن الشركات المحلية من تحقيق وفرات حجم و تخفيض كلفة والتي تسمح لها من حصد أسواق أجنبية، ومع افتراض في الدول المتشابهة في الشمل ستكون متشابهة الثوق، والمنح الدر أن فرصالتصدير لكل دولة ستكون نفسها، (رنان، 2009، صفحة 89) يتم التبادل الخارجي ما بين دولتين متشابهين لسلع المصنعة وبالتالي التجارة هنا عبارة عن تبادل داخلي للقطاعات

المطلب الثاني : مفهوم التجارة الخارجية وابعادها

هناك من يعتبر أن الاكثر دقة أن تعرف التجارة الخارجية على أنها جزءا من التجارة الدولية؛ لان التجارة الخارجية تشمل كل صور التبادل الدولي (التبادل السلعي، والتبادل الخدمي، والهجرة الدولية، وحركة رؤوس الاموال الدولية). وقد اكتسب مصطلح التجارة الخارجية بعدا رسميا في جولة اورغواي الثامنة عام 2002 وهناك تعاريف للتجارة الدولية منها

الفرع الاول :التعريف اللغوي

التجارة لغة: ما يتجر فيه و تقليب المال لغرض الربح و التاجر : الحاذق بالامر والامر تسمي بائع الخمر تاجرا و التاجرة مؤنث التاجر يقال سلعة تاجرة و الجمع تواجر والقول : تجر يتجر تجر او تجارة باع و اشترى .

الفرع الثاني :التعريف الاصطلاحي

فعرفها القدماء (مسعداوي، 2016، صفحة 18) علماء المسلمين كم من التعريفات قد عرفها الجرجاني على انها عباره عن شراء شيء يباع بالربح وعرفها بعضهم بالتعريف الاسترباح للبيعوفي الاصطلاح مصطلح التجارة الخارجية يشير إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دول معينة و دول أخرى او مجموعة الدول.

الفرع الثالث:التعريف الاقتصادي

ان مفهوم العام للتجارة الخارجية (جويدان، 2010، صفحة 11) : هو ان المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع ,الافراد ,رؤوس الاموال ,تنشا بين افراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة او بين حكومات او منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة . والتجارة بين ولايات الهند قبل عام 1947, و نشاة دولة الباكستان كانت تجارة داخلية بحتة , ثم تحولت و اصبحت تجارة دولية بعد انشاء دولة الباكستان . وقد يحدث العكس , و تتحول تجارة دولية الى تجارة داخلية مثلما سيحدث عند تحقق الوحدة السياسية الاوربية بعد سنوات قليلة , و عندما ستتحول التجارة الخارجية التي كانت تقوم بين دول الاتحاد الاوروبي الى تجارة داخلية , ويعتبر التخصص, وتقسيم العمل الدولي , و من اهم نتائج الثورة

الصناعية التي قامت في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر, و انتشرت من اثار الثورة الصناعية اولا بين دول اوربا الغربية و اصبحت تنتج السلع الصناعية بكميات كبيرة بفضل التقدم الذي احدثته الثورة هما اصل التجارة الخارجية في عالم اليوم. وكنتيجة لذلك , اخذت الدول تبادل جزءا من ناتجها لتحصل في سبيل ذلك على جزء من ناتج دولة اخرى , هذا هو اصل التجارة الخارجية فالتخصص الدولي فوي الانتاج و تقسيم العمل الدولي، تعرف التجارة الخارجية على انها عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة و دول العالم الاخرى. كما يمكن تعريفها على انها(كنيفاتي، 2020) ذلك النوع من كتلة التدفقات (الصادرات و الواردات) السلعية المنظورة التي تؤلف مجمل الانتاج السلعي المادي الملموس المتداول بين الاطراف المتداولة من جهة وعلى كتلة التدفقات(الصادرات و الواردات) الخدمية غير المنظورة من خدمات النقل الدولي وخدمات التامين الدولي السفر والسياحة العالمية والخدمات المصرفية الدولية وحقوق نقل الملكية الفكرية و خاصة نقل التكنولوجيا من جهة اخرى.

-كما تعرف التجارة الخارجية على أنها (محمد، 2013): احد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة , فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة . و تعرف أيضا على أنها (محمد، 2013):عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل. في الاقتصاد التجارة (نورة، 2012/2011، صفحة 75) هي عملية الوساطة والتوسط بين المنتج والمستهلك وينجم عن ذلك خروج نوعين من الإعمال عن نطاق التجارة حيث يقوم المستهلك بشراء السلعة التي يهدف استهلاكها والانتفاع بها فكل بيع يقابله شراء ,البائع دافعه تحقيق الربح والمشتري دافعه الحاجة او الرغبة.

الفرع الرابع: تعريف القانوني

التجارة في نظر القانونيين(نورة، 2012/2011) هي تحويل المنتجات من حالاتها الأولية الى سلع بقصد بيعها بعد إعادة صنعها وهي ما تسمى بالصناعات التحويلية وايضا يشمل النشاط المتعلق بالصناعة والنقل البحري والجوي والبنوك وما يلحق بها من حرف تجارية كالسمسرة والوكالة بالعمولة والتامين وغيرها. و من التعاريف الاخرى للتجارة الدولية: 'هي الصادرات و الواردات المنظورة .وغير المنظورة و المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث .المتمثلة في انتقال السلع و الافراد و رؤوس الاموال .وتنشا بين الافراد يقومون في وحدات سياسية مختلفة .او بين حكومات و منظمات الاقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة. وبالرغم من ان التجارة سواء الداخلية او الخارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل فقد جرت العادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تاكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استنادا الى الفوارق التالية(نورة، 2012/2011):

1. تتم التجارة الداخلية داخل الحدود الجغرافية للدولة بينما تتم التجارة الخارجية بين دول العالم.

2. تتم التجارة الداخلية من خلال نظام اقتصادي السياسي واحد بينما تتم التجارة الخارجية في ظل الأنظمة الاقتصادية
3. تختلف الظروف السوقية والعوامل المؤثرة فيها في التجارة الداخلية عنها في الخارجية
4. وجود فرص للتكتلات الاقتصادية في التجارة الخارجية
5. سهوله نقل عوامل الإنتاج داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة وصعوبة نقلها في التجارة الخارجية
6. اختلاف الأنظمة والقوانين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المنظمة للتجارة الداخلية عن التجارية الخارجية
7. استخدام عملة واحدة في حاله التجارة الداخلية وتتعدد العملات المستخدمة في التجارة الخارجية

المطلب الثالث : اسباب واهداف قيام التجارة الخارجية

الفرع الاول: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب(نورة، 2012/2011) قيام التجارة الخارجية إلى أساس المشكلة الاقتصادية .و هي مشكلة الندرة النسبية .فأي الدولة لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة. لأن ذلك يعني أن تنتج الدولة كل ما تحتاجه بالرغم من أن ظروفه الاقتصادية و الاجتماعية لا تمكنه من ذلك و كما أن الفرد اذا تخصص في أداء عمل واحد يتقنه ستزيد مهارته و من ثم إنتاجيته و بالتالي يصل دخله إلى مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية , كذلك الأمر بالنسبة إلى الدول فتخصص الدولة في إنتاج أنواع معينة من السلع التي ترتفع فيها كفاءتها الإنتاجية سيؤدي أيضا إلى زيادة الدخل القومي للدولة و بالتالي زيادة دخول الأفراد و ارتفاع مستوى رفاهيتهم الاقتصادية يمكن تلخيص دوافع قيام التجارة الخارجية كالأتي :

-عدم قدرة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل السلع

-التخصص الدولي حيث ان كل دولة تتخصص في انتاج السلع التي تتمتع في انتاجها بميزة نسبية و الفائض لديها من هذه السلع تتم مبادلته بسلع اخرى من انتاج الدول الاخرى .

تنوع الحاجات لدى الشعوب من حيث رغبتهم في الحصول على السلع المنتجة من الدول الاخرى .

-الاستغلال الامثل للموارد من خلال وفرات الحجم الكبير و الخبرة بسبب انتاج سلعة معينة تتخصص الدولة فيها .

الفرع الثاني: أهداف قيام التجارة الخارجية

يمكن إبراز الأهداف (موسى، الحنيطي، الزرقان، و سعادة، 2011، صفحة 22) الى ما يلي :

-الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج , إذ إن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمالة و توفير السلع الضرورية و الأساسية , و العكس صحيح إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج القومي و تخفيض مساهمته في الدولة و زيادة البطالة و تدهور مستوى معيشة الإفراد .

-استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات و المعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج , إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل و بالتالي المساهمة في عملية التصدير و زيادة الدخول و الناتج القومي .

-إحلال الواردات , و هذا يتوقف على عنصر التكلفة فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة , فان مثل هذا الإنتاج يمكن ان يسبب مشاكل إدارية و رأسمالية و مشاكل في القدرات الفنية أيضا ,إلا انه يساعد على ترويج السياسة التجارية و بالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة ,و من جهة أخرى فان هناك بعض السلع التي يمكن إنتاجها محليا ,و لكن تكون نتائج تكاليفها اعلي من تكلفة استيرادها و هنا تلعب الإجراءات الحكومية دورا كبيرا في هذا المجال و يسود هذا الوضع غالبا في الدول النامية .

-نقل التكنولوجيا و التقنية لبناء و إعادة هيكلة البنى التحتية للدولة .

-الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد امام الدول النامية للعبور الامن , و تضييق الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة والبلدان النامية, فعلى سبيل المثال استطاعت الهند ان تصدر البرامج وتنافس.

-دراسة موازين المدفوعات للدول, و نظم اسعار الصرف فيها و معالجة الاختلال لميزان المدفوعات .

-دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية الحماية او الحرية ..الخ.

-دراسة العلاقات الدولية في اطار التكتلات الاقتصادية الدولية و سماتها المميزة

المطلب الرابع :الدوافع والأهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من النشاطات الاقتصادية المهمة في العالم حيث تعتهد عليها كافة الدول في انظمتها الاقتصادية ,مما يساهم في توفير كافة الحاجات الاستهلاكية , ومن الممكن تلخيص اهمية التجارة الخارجية وفقا للنقاط الاتية (بن زيدان، 2013، صفحة 32): تعد التجارة الخارجية مقياسا لقدرات الدول على الانتاج , و المنافسة في الاسواق العالمية , بسبب اعتمادها على معدلات الانتاج المتاح , و قدرات الدول في الحصول على العملات الاجنبية والتجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في اي مجتمع اقتصادي (جويدان، 2010، صفحة 13), فالتجارة الخارجية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض, اضافة الى انها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح اسواق جديدة. وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها وقدرتها على الاستيراد ,وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الاجنبية و ما لها اثار على الميزان التجار والتنمية الاقتصادية .فالتنمية الاقتصادية ,و ما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي , يؤثر في حجم و نمط التجارة الخارجية, وتحدث تنمية حقيقية و يمكن للتجارة الدولية ان تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر و خاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صور راس المال الاجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع و انشاء البنية الاساسية و يؤذي ذلك في النهاية الى زيادة التكوين الرأسمالي, والتنمية الاقتصادية . والتبادل التجاري بين الدول يؤدي إلى: (مسعداوي، 2016، صفحة 9)

تخصص كل دولة في إنتاج عدد من السلع والخدمات التي يمكن أن تنتجها بتكلفة أقل عن الدولة الأخرى، بحيث تنتج من هذه السلع ما يكفي الطلب المحلي و الأجنبي ويؤدي التخصص إلى زيادة الإنتاجية ،وفي نفس الوقت تعتمد كل الدولة على الدول الأخرى للحصول على احتياجاتها من السلع التي لا تنتجها . ويؤدي هذا التخصص إلى توزيع أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية على مستوى العالم (أيمن، 2009، صفحة 19). عند حدوث التبادل التجاري بين الدولتين، فإن السؤال الذي يثار يكون عن نسبة المبادلة ، فكلما نقصت الكمية من السلعة التي يتم تصديرها مقابل ما تحصل عليه من السلع المستوردة، كان النفع من التجارة يميل لصالح هذه الدول المصدرة. بالنسبة لتوزيع القومي نتيجة لتجارة الدولية ، فإن التبادل الدولي يؤدي إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج التي تستخدم في سلع التصدير مما يريد من عوائدها ، وفي نفس الوقت يقل الطلب على عناصر الإنتاج التي تستخدم في السلع التي يتم استيرادها مما يؤدي إلى نقص العوائد التي تحصل عليها ممايؤدي لما يسمى بالازدواجية الاقتصادية.

الجدول رقم (03) : نظرة على انواع وكميات صادرات وواردات افريقيا الى ومن العالم – دولار امريكي

نوع المنتجات	الصادرات إلى العالم	الواردات من العالم	الفرق
المواد الغذائية	14.875,274	21.052.701	-6.177,427
المشروبات والتبغ	1.934.175	1.653.717	280.458
معادن خام، معادن وأحجار كريمة	19.304.114	3.931.312	15.372.801
وقود	81,278.815	17,188,542	64.090.273
سلع صناعية	19.442.801	34.861.887	-15.419.085
منتجات كيمائية	6.829.963	16.684.141	-9.854.178
أجهزة ومعدات النقل	9.685.665	53.868.421	-44.182.756
إجمالي المنتجات	153.350.808	149.240.722	4.110.086

المصدر: (PNUD, 1995/2008)

المبحث الرابع : النظام التجاري العالمي والعولمة وانواع السياسات التجارية

المطلب الأول: مفاهيم واهداف سياسات التجارة

الفرع الأول : مفهوم السياسات التجارية

التجارة الدولية تؤثر على مسار تنمية الدول ، وفي هذا السياق ذهب العديد من المفكرينوعلى رأسهم المدرسة التجارية إلى ضرورة تعيد التجارة الخارجية كوسيلة لحماية الدول لاقتصادياتهامن خلال هذا المطلب يتم تحديد تعريف سياسات التجارية و كذلك أهميتها في اقتصاديات دول العالم

السياسات التجارية هي عبارة عن مجموعة الوسائل والطرائق التي تقوم بها الدولة لتغير في تجارتها الدولية

بعد تحقيق أهداف محددة ، أو في موقف الدول اراء العلاقات التي يشدوها الأشخاص من خلال صفتهم العربية أو كمؤسسات المقيمون على أرضها مع الأشخاص كأفراد أو مؤسسات المقيمين في الخارج (مسعداوي، 2016، صفحة 41)

الفرع الثاني : أهداف السياسات التجارية

السياسات التجارية الدولية تسعى إلى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي الدول مع تحقيق التوازنالخارجي، بالإضافة إلى ذلك هناك أهداف تذكر من بينها (مسعداوي، 2016، صفحة 42)

تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني وإيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصاديةوحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وخطر سياسة الإغراقوتشجيع الاستثمار من أجل التصدير بإقامة مناطق مرة. وحماية صناعة الناشئة.

المطلب الثاني : سياسة حماية التجارة الخارجية وابعادها

الفرع الأول : المفهوم والابعاد

سياسة حماية التجارة الخارجية لها (عادل أحمد، 2002، صفحة 41): يتم تقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى ببعض الأساليب كرسوم جمركية على الواردات أو تحديد حد أقصى الواردات خلال فترة زمنية يوفر نوع الحماية للأنشطةالمحلية من منافسة المنتجات الأجنبية

يستند إلى مجموعة من الميزات أهمها: (قادة، 2012، صفحة 28) إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تعويد المستوردات و انخفاض حجمها وإزاء هذا الوضع لا يجدالمستهلك المحلي مقرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية ويلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة، وحماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافية الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة فيالتعامل من الوجهتين التشريعية والانتمانية تحديد ووضع تعريقة جمركية على الدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيقالحماية المثلى للصناعة والسوق محلي، ومواجهة سياسة الإغراق المعاملة ما تعنى بيع المنتجات في الأسواق المحلية بأسعار اقل من الأسعار التي تباع بها

في سوق الدولة الأولى، وذلك بفرض رسم جمركي على الواردات هو الفرق بينسعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الاولى.

الفرع الثاني : الأدوات الموظفة لحماية التجارة

تعتمد الدول المنتهجة السياسة التجارية حماية على الأدوات التالية (سامي عفيف، 2005، صفحة 171)

1-الأدوات السعرية:

- الرسوم الجمركية تعرف أنها "تسريبة العرض على السلع التي تعبر الحدود سواءكانت صادرات أو واردات و تنقسم إلى الرسوم النوعية هي التي تعرض في شكل مبلغ ثبت على كل وحدة من المسلمة على أساسالخصائص المادية الوزن هجم....الخ). والرسوم الكمية هي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات لو واردات وعادة ما تكون نسبة مئوية. والرسوم المركبة تتكون من كل من الرسوم الجمركية النوعية وكمية.
- **نظام الإعانات:** لهكافة المزايا و التسهيلات والمنح في المنتج الوطني كي يكون في وضع تنافرأفضل سواء في السوق الداخلية في الخارجية تسعى كسب الأسواق الخارجية و ذلك بتمكن المنتجين والمصدرين الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج بما لا تحقق الربح لهم.
- **نظام الإغراق:** (يسر أحمد، 2007، صفحة 68)بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية سعر يقل عن منتجها لا يقل عن أثمان السلع المماثلة لبلد البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية وله أنواع منها الاغراق العارض في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم. ثم الإغراق قصير الأجل في تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصه سوقية. واخرا الاغراق الدائم يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة من الحكومة أو تنتجه كونه عضوا في اتحاد احتكاري، ويشترط ضرائب جمركية عالية.

2-الأدوات كمية حصص وتراخيص

-**نظام الحصص** تحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال زمنية معينة كمي (كمية) و قيم

-**الحظر (المنع)** : بمنع التعامل مع الأسواق الدولية"و يكون على الصادرات أو الواردات، وحضر كلي هو ان تمنع الدولة كل تبادل تجاري من الخارج، أي الاكتفاء الذاتي ، ثم حظر جزئي لبعض الدول والسلع.

-**نظام تراخيص الاستيراد** عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد ترخيص منالجهة الإدارية المختصة

3-الأدوات تسويقية وتجارية: تتمثل في (قادة، 2012، صفحة 29)

-**الاتفاق التجاري** تشمل قوائم السلع المتبادلة و كغية تبادلها و المزايا الممنوحة على نحو متبادل ذات طابع إجراني و تنفيذي في إطار المعاهدات.

-**اتفاقية الدفع:** ملحقة بالاتفاقات التجارية و قد تكون منفصلة، فيها تحديد تسوية الحقوق والالتزامات المالية مثل تحديد عملية التعامل.

المطلب الثالث : سياسة حرية التجارة الدولية

الفرع الأول : المفهوم والابعاد

سياسة حرية التجارة تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتحكم في التجارة بين الدول من فرض التعريفات الجمركية والحصص و القيود ..الخ (حسابي، 2014، صفحة 25)، وتتركز على ضرورة ازالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات و وارداتوتتمثل مجملها(قادة، 2012)حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج و تصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن ستورد من الخارج السلع التي لديها فيما لا تتميز فيها، وتشجع حرية التجارة من خلال المنافسة التي تتم بين دول مما يؤدي إلى زيادة العمل و تحسين وسائل الإنتاج. وفتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة والتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.

الفرع الثاني : الأدوات الموظفة نحو حرية التجارة الدولية

-**التكامل الاقتصادي:** يأخذ المتكامل الاقتصادي أشكالا عدة منها منطقة التجارة الحرة: و هو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية و القيود الكمية المعروضة على التبادل هما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية و ما فرضه من أبود كمية على تباطها مع الدول غير الأعضاء (شريف علي، 2012، صفحة 67)

-**الاتحادات الجمركية:** معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في اقليم جمركي واحد وتوحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على السوق سياساتها التجارية على الخارج بصفة خاصة.

-**الاتحادات الاقتصادية:** تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال و إنشاء المشروعات وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل الاقتصادي والمالي، حيث تحقق في المستقبل وحدة الأقاليم (مسعداوي، 2016، صفحة 147)

-**السوق المشتركة:** إزالة العود المعروضة على حرية التجارة بينها مع وتعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، وإلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج مثل السوق الأوربيةالمشتركة 1958.

-**نظام التخفيض الرسوم الجمركية:** الإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الخارجية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على الجميع الدول الأعضاء (قادة، 2012، صفحة 35) في المنظمة الدخول في اتفاقيات مزايا متبادلة التحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة.

-**العرض و الطلب في الصرف الأجنبي:** تعويم سعر الصرف وقيمة العملة الوطنية حسب العرض والطلب في السوق الأجنبي لمنع احتكار التعامل في النقد.

الفرع الثالث : مكاسب تحرير التجارة الدولية

المكاسب الساكنةوتتمثل فيما تتحه التجارة الخارجية من زيادة في مستويات الاستهلاك دون تغير ومستويات الإنتاج أو إمكانياتهوتحدث تلك الزيادة من إعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل القاتل الدولي ومن ثم تغير نمط الإنتاج.وتنقسم (الوافي، 2008، صفحة 75)"مكاسب في الاستهلاك، ونجدها على مستوى كل دولة داخلة في التجارة الخارجية أي الزيادة في مستوى التجارة الخارجية من سلع الدول الداخلة فيها، حيث التحول من دولة ذات اقتصاد مغلق إلى دولة تتعامل مع العالم الخارجي ويتم تبادل السلع بالأسعار العالمية.

المطلب الرابع : النظام التجاري العالمي الجديد والعولمة

الفرع الاول : العولمة الاقتصادية

العولمة الاقتصادية التي تزيد من التشابك و ترابط العلاقات الاقتصادية الدولية أكثر ما تظهر جلية في ميدان التبادلات العالمية، في السنوات الاخيرة مع مطلع الالفية، حيث ازداد حجم التجارة العالمية بنسبة 4.5 في المائة خلال عام 1992، في حين أن نسبة متوسط النمو الحقيقي للإنتاج لم تعد 100في المائة، أي أن التبادل العالمي يسير بمعدل تتجاوز ثلاثة أضعاف الإنتاج العالمي.استخدم مصطلح العولمة، وقد نال العديد من التساؤلات حول مفهومها و الجهة التينقف حولها و الآثار المتوقعة منها. وتعريف العولمة الاقتصادية هي عملية يسود فيها نظام التصاعدي واحد، المنطوي تحت مختلف دول العالم في منظومة متشابكة من العلاقات تقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع و المنتجات ورؤوس الأموال في اطار دولي، وكانت الشركات المتعددة الجنسيات أحد أهم عوامل ظهور مفهوم العولمة الاقتصادية حيث تضخمت شركات دولية كبرى لاستغلاتها فروق الأسعار، ومستويات الأجور، والتوجه نحو تركزالإنتاج في تلك الدول أو مناطق التي تحقق اقل تكلفة الإنتاج، وفي ذلك الإنتاج إلى تلك الأسواق ومناطق ذات الاستهلاك الوفير أو الأسواق والمباشرة مفتوحة دون عوائق، وهكذا في ظل عولمة الاقتصاد كل الاقتصاديات المحلية تدخل في بوتقة الاقتصاديات الإقليميةالكبرى أو الاقتصاد الدولي اي تدويل للانتاج ومختلف العمليات ومختلف الموارد المادية والبشرية ورؤوس الاموال.(البلاوي، 2000)

الفرع الثاني :النظام التجاري العالمي

هو ما يتعلق بتصدير واستيراد، وتحديد التنظيمات من الإضرابات العمالية، بل والعمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية الريادة التبادل الدولي والعائد من التجارة الخارجية لكل أطراف الاقتصادالعالمي.

1-صندوق النقد الدولي : منظمة دولية خاصة بتصحيح المسارات الاقتصادية للدول الأعضاء. وكذلك مع الدول والحكومات والفروض اللازمة لإصلاح الاقتصادي ومراقبة الحالة الاقتصادية العالمية مقره نيويورك. (إسماعيل، 2010، صفحة 112) ولا يعتبر تحرير التجارة الخارجية من المهام المباشرة لصندوق النقد الدولي، وإنما يتمثل دوره في المهام و الأهداف التي يضطلع من أجل تسهيل عمليات وصفات التجارة

الخارجية من حيث الاسعار الصرف وتسوية المدفوعات من خلال (مريم، 2014، صفحة 22) تسهيل عملية تحويل العملات بين الدول، مما يجعل إتمام العمليات التجارية أكثر سلامة ويسر، وإلغاء الرقابية على الصرف التي تعيق التجارة الخارجية والعمل على إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء، والعمل على تحقيق النمو المتوازن في التجارة الخارجية والحفاظ على مستويات المداخيل و العمالة والموارد الإنتاجية وتحقيق مستويات عالية من التوظيف والدخلالحقيقي.

2-البنك الدولي: أنشأ 1947 على إثر مؤتمر برتون وودز ، لتوفير الدعم المالي والاقتصادي للدول الأعضاء وعلى الأخص الدول النامية لتدعيم وتطوير اقتصادها، و أموال مصادر مساهمة الأعضاء ومن أسواق رأس المال الدولية ويعمل وفق مبادئ الأعمال التجارية، والدول على خدمة الديون وسدادها(إسماعيل، 2010، صفحة 125) ودور البنك الدولي في تحرير التجارة الخارجية لا توجد هناك علاقة بين البنك الدولي والتجارة الخارجية مباشرة، مهامه وفق: (عبد الرحمان، 2009، صفحة 56) تقديم قروض البرامج تصلح لتمويل برنامج المالي أو التمويل عملية الاستراد. فالبنك الدولي يمنح قروض في حالة الأزمات الاقتصادية البنك الدولي استعداد لمنح القروض للدول التي تنتهج الاقتصاد المفتوح والتي تكثر فيها الاستثمارات الأجنبية، أولويتها مساعدة الدول ذات الاقتصاد مفتوح وهذا يعتبر تشجيع لتحرير التجارة الخارجية يدفع الدول لتحرير تجارتها.

3-الجات Gaat (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية)

عن 8 جولات أخرى من المفاوضاتتمت اتفاقية دولية متعددة الأطراف وقعتها 70 دولة في عام 1947، تحرير التجارة الخارجية وحماية حقوق الملكية الفكرية لكافة المنتجات في مختلف العالم وهذه الاتفاقية من خلال مفاوضات شاقة انتهت إلى ضرورة رفع الحواجز المختلفة لانتقال السلع والخدمات بين مختلف العالم، وأهمها الحواجز الجمركية ، لمواجهة مبدا الحمائية الذي ساد في القرن الماضي وذلك من أجل رفاهية البشر في ظل العالم السوق والقرية الواحدة(عبد الرحمان، 2009) حين تنظم الدول الجات فإنها تقوم بمجموعة قرارات والضوابط التنظيم التجارة الخارجية بينهاوتشمل هذه الضوابط أو المبادئ الالتزام التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية، وعدم اللجوء إلى القيود الغير التعريفية مثل نظامالحصص الكمية إلا في حالات خاصة وبإجراءات محددة، والتعهد استخدام التعريفة أو غيرها القيود يكون توفير نفس مستوىالمعاملة للمنتج المستورد من دولة عضو. والتعهد بالتخلي عن العملية وتحرير التجارة الخارجية على المدى الطويل ويتم من خلال ممارسات المتبادل للتعريفات الجمركية، وعدم رفعها إلا وفقا ضوابط وإجراءات محددة لا تسبب ضرر لباقي الدولالأعضاء، والالتزام المعاملة الذي يقضي بعد اللجوء إلى غير التعريفة مثل الضرائب أو الرسوم أو القوانين و القرارات التنظيمية الأخرى كوسيلة لحماية المنتج المحلي- ، والتعهد بترك سياسة الإغراق وتصدير منتجاتهم بأسعار غير السعر الطبيعي لهذه المنتجات من بلدها اول وإيقاع الضرر بمصلحة المنتج المحلي في الدولة المستوردة، والتعهد بدعم الصادرات واللجوء إلى إجراءات حالات الطواري مثل إعطاء الحماية للصناعات الوليدة لتمكينها منالتكيف و اكتساب القدرة والميزة التنافسية

4-المنظمة العالمية للتجارة

إطار قانوني ومؤسسي النظام التجارة متعدد الأطراف، والإلزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيف يمكن صياغة وتحديد الأنظمة والضوابط التجارية المحلية، كما التنظيم العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمعارضات الجماعية والأحكام القضائية للمنازعات التجارية وتاريخ التأسيس بعد ختام جولة الأروغواي في 12/15 1993 ، وقع بيانها الختامي في اجتماع مراكش أفريل 1994، تأسست منظمة التجارة العالمية 1 جانفي 1995 . (wwwahabe, 2022)

5-منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية (AfCFTA)

تهدف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى جمع 1.3 مليار شخص في تكتل اقتصادي حجمه 3.4 تريليون دولار سيكون أكبر منطقة للتجارة الحرة منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية.ويقول المؤيدون إنها ستعزز التجارة بين الدول الأفريقية المجاورة لبعضها بينما تسمح للقارة بتطوير سلاسل القيمة الخاصة بها. ومن أهم التحديات المطروحة،غياب الاستقرار السياسي والفساد الاقتصادي والإداري والبيروقراطية المفرطة على الحدود بين الدول. وقد بدأ التخطيط الأولي للاتفاقية في عام 2013مع المفاوضات التي عقدت في عام 2015 عبر قمم الاتحاد الأفريقي .عُقد منتدى التفاوض الأول في فبراير 2016 وعقدة ثمانية اجتماعات حتى انعقاد القمة في مارس 2018 في كيغالي. منذ فبراير 2017 ، عقدت مجموعات الأعمال التقنية أربعة اجتماعات، حيث تمت مناقشة وتنفيذ المسائل الفنية في المسودة. في الفترة من 8-9 مارس 2018 وافق وزراء التجارة بالاتحاد الأفريقي على المشروع .في مؤتمر القمة الاستثنائي لجمعية الاتحاد الأفريقي وسيتم إنشاء العديد من المؤسسات عندما تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ. وفقًا لنتائج مفاوضات المرحلة الأولى، سيتم إنشاء المؤسسات التالية لتسهيل تنفيذ منطقة التجارة الحرة. نتيجة لمفاوضات المرحلة الثانية.

أمانة AfCFTA ستكون الأمانة مسؤولة عن تنسيق تنفيذ الاتفاقية وستكون هيئة مستقلة داخل نظام الاتحاد الأفريقي. على الرغم من أنها ستكون لها شخصية قانونية مستقلة، إلا أنها ستعمل عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وتتلقى ميزانيتها من الاتحاد الأفريقي. سيقرر مجلس الوزراء المسؤول عن التجارة موقع المقر والهيكل والدور والمسؤوليات .

جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي / الجمعية هي أعلى هيئة لصنع القرار. من المرجح أن تجتمع خلال مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي

مجلس الوزراء المسؤول عن التجارة / يوفر المجلس الإشراف الاستراتيجي على السياسة التجارية ويضمن التنفيذ الفعال لاتفاقية AfCFTA وإنفاذها

لجنة كبار المسؤولين التجاريين / تنفذ لجنة كبار المسؤولين التجاريين قرارات المجلس. اللجنة مسؤولة عن تطوير البرامج وخطط العمل لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية .

هيئة تسوية النزاعات / سيتم وضع قواعدها وإجراءاتها في البروتوكول الخاص بتسوية النزاعات، والذي سيتم التفاوض عليه .

اللجان / سيتم إنشاء العديد من اللجان من خلال بروتوكولات للمساعدة في تنفيذ مسائل محددة. ثم الأتفاق بالفعل على إنشاء لجان للتجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، وقواعد المنشأ، وسبل الانصاف التجارية، والحواجز غير الجمركية، والحواجز التقنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية

العضوية / لا تدخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ حتى تصدق 22 دولة موقعة على الاتفاقية. اعتبارًا من أبريل 2019، صادقت 22 دولة على الاتفاقية بعد أن أصبحت غامبيا الدولة الثانية والعشرين المصادق عليها .

خلاصة

تؤدي كل من التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)للبلد، والذي يصبح مصدرًا مهمًا لتنمية الاقتصاد.والتجارة الخارجية تنطوي على بيع وشراء السلع والخدمات ؛ في الأسواق الدولية ، الاستثمار الأجنبي يدور يحول الأموال التي تستثمرها الشركات الأجنبية على المدى الطويل. واعتمدت التجارة الخارجية في مختلف مراحل تطورها على مبدأين أساسيان كان لهما الأثر الكبير في تحديد الطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، فسيدأ حرية التجارة الخارجية قد ساد قبل الحرب العالمية الأولى وبعد الحرب العالمية الثانية، وكان يدعو إلى ضرورة الطلاق حرية التبادل التجاري بين جميع البلدان للاستفادة من المرايا العديدة التي تختص بها كل دولة، أما مبدأ تعيد التجارة الخارجية الا سلا في فترة ما بين الحربين العالميتين، من خلال إقامة الحواجز أمام حركة التجارة الخارجية من أجل حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية ولتحقيق الاستقلال الاقتصادي، تتابعت الأحداث والمتغيرات الدولية التي انتهجها الدول وتطورت النظريات المعاصرة للتجارة الدولية حتى أن وصلت النظرية الحديثة إلى تبسيط عمليات التجارة الخارجية بين الدول. بإدخال سياسات واتباع قوانين وتشريعات لحمايتها وتنشيطها، ومع بروز العولمة الاقتصادية أصبح للنظام التجاري الجديد بظهور المنظمة العالمية للتجارة اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، الى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذين توليا الإشراف على تنمية و تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية، وتشكل المؤسسات الثلاثة الدعائم النقدية والمالية والتجارية التي يقوم النظام الاقتصادي العالمي الجديدة.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

المبحث الاول: مدخل الى الفصل التطبيقي والقياسي

المطلب الاول: دراسات سابقة

الدراسة1

"العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والتجارة الدولية: حالة مصر."MPRA (2015). د.صابر عدلى شاكر، والاشكالية تخص العلاقة بين الصادرات المصرية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل إلى مصر، وذلك من جانب 6 شركاء (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، السعودية، الإمارات، ألمانيا، فرنسا، الكويت)، وذلك باستخدام بيانات طولية خلال الفترة الزمنية 2001 – 2012. وتشير النتائج إلى أن هناك علاقة ثنائية الإتجاه بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر للداخل، إعتماداً على نموذج الأثار العشوائية.

الدراسة2

بخيت حسان ، ا.د.بن بوريان محمد طالب دكتوراه، جامعة تلمسان . تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية دراسة حالة الدول العربية. الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية. أ/ قسم العلوم الإقتصادية والقانونية. العدد 18 – جوان 2017 ، ص 94 – 106، والاشكالية حول بحث ان للاستثمار اجنبي المباشر تأثير إيجابي على التجارة الخارجية في الدول العربية، ففي جانب الصادرات فالتأثير إيجابي نظرا لما تحتاجه الدول العربية من أجل دعم صادراتها و إيراداتها، و نفس الشئ يقال على الواردات نتيجة لما تحتاجه عمليات الاستثمار من آلات و معدات و تكنولوجيا...إلخ، وهي عناصر لا تتوافر عليها الدول العربية كمجموعة أن تكون أسواق متطورة و كبيرة بالنسبة لدول المنطقة إذا عملت على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة كبيرة حيث أنها تقع بين ثلاث قارات وهي: إفريقيا، آسيا و أوروبا. بحيث يعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي، زيادة الإنتاجية و العمالة، نقل التكنولوجيا و الخبرة الفنية و الإدارية، وزيادة على ذلك يعمل على دعم القوة التصديرية و دعم الاستثمار و الاستراتيجيات الصناعية في الدول العربية.

النموذج القياسي لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء التجارة الخارجية العربية / لذلك تم تقدير معادلة للصادرات ومعادلة للواردات وبطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية و للفترة (1980–2014

و عادة ما $Export = b + b\ IFD + b,GDP + U,\ldots\ldots\ldots(1)$

صادرات و $Import = b + b,\ IFD, + b,\ GDP, + U_2\ldots\ldots(2)$

Export: الصادرات للسنة ذاتها. و Import: الواردات للسنة ذاتها و U : متغير عشوائي.

الاستثمار IFD: الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة ذاتها .GDP : الناتج المحلي الاجمالي للسنة ذاتها.

$$Export = -100.37 + 0.9835IFD + 0.4889GDP$$

$$Import = -72.8889 + 0.9595FDI + 0.3199GDP$$

الدراسة3

دراسة نظرية لطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية. هارون العشي . جامعة الحاج لخضر باتنة .مجلة الاقتصاد الصناعي. العدد 06 جوان 2014، واشكالية طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية؟ وما تأثير ذلك على ميزان المدفوعات مع ظهور العولمة، والحديث عن إلغاء كافة العراقيل أمام انسياب حركة التجارة ورؤوس الأموال، ظهر فريق يؤيد الدعوة إلى فتح الأبواب أمام حركة الاستثمارات الأجنبية ليس فقط باعتبارها وسيلة لاجتذاب رأس المال ونقل التكنولوجيا والمهارات التنظيمية والإدارية فحسب، وإنما لأنها تساهم أيضا في تحسين الكفاءة الاقتصادية للدول المضيفة (النامية)، من خلال زيادة درجة التنافسية ودعم قدراتها التصديرية، بالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق مصلحة مشتركة لرأس المال الوافد من خلال الأرباح وللدولة المضيفة من خلال رفع مستوى الكفاءة. وفي الآونة الأخيرة تزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير نظرا لتأثيرها الواضح على اقتصاديات الدول –سواء النامية منها أو المتقدمة والذي انعكس على نمط الإنتاج العالمي وشكل العلاقات الاقتصادية الدولية.

الدراسة4

أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة. دينا احمد عمر – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الموصل – تنمية الوافدين 86/ 29/ 2007 – ص ص 139-146. واشكالية الدول العربية صعوبات في الحصول على رؤوس أموال محلية وبمقادير كافية لتحقيق المستوى المطلوب من الاستثمار لمواردها الطبيعية والبشرية ، فاغلب هذه الدول تتسم بانخفاض متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الاجمالي، وانخفاض معدلات نمو ناتجها القومي بالمقارنة مع الدول ومن ثم تضاءلت معدلات نمو رؤوس الأموال وتراكمها وتراجعت معدلات نمو الدخل والإنتاج وبالتالي هي واقعة في دوامة الفقر المفرغة التي سببت قصورا في نمو الإدخارات المحلية ، لذلك اهتمت هذه الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية بوصفها أحد مصادر سد الفجوة في الموارد المالية والموارد المحلية من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم بتحديث الأطر التنظيمية والتشريعية المتحكمة بالاستثمار، فضلا عن توفير متطلبات تسهيل أعمال الشركات المستثمرة. يهدف البحث إلى محاولة قياس العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلها ولاسيما الصادرات في عدد من الدول العربية،فقد اعتمدت دراستنا على الأسلوب الكمي في تقدير هذه العوام ل والتي هي (الناتج القومي الإجمالي، والصادرات، والتضخم، والإنفاق الحكومي، والادخار).

الدراسة5

تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية–دراسة تحليلية خلال الفترة 2004–2016. ا.د.نور الدين قدوري – د.عيسى حجاب – مجلة الحقوق والعلوم الانسانية– دراسات اقتصادية –

ISSN: 2602-7925. جامعة المسيلة – العدد 37 افريل 2019– والدراسة نهدف إلى تحديد العوامل المؤثر في قرار المستثمر الأجنبي، والدوافع الرئيسية لمختلف الاقتصاديات من عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبهدف الإجابة على الإشكالية المتضمنة تحليل حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، فقد تطرقنا إلى معالجة الجانب النظري للظاهرة كما تتبعنا نصيب تلك الدول من التدفقات العالمية، وتوصلنا في الأخير إلى أن خارطة التوزيع العالمي للاستثمار المباشر تطورت لصالح الاقتصاديات النامية على حساب الاقتصاديات المتقدمة خلال فترة الدراسة.

الدراسة6

د. محمد اسماعيل – جمال قاسم حسن – محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – يونيو – 2017 ARAB MONETARY FUND . وفق منهجية تقدير النموذج ثم اعتبار متغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دالة في المتغيرات التفسيرية

FDI=a+BGDP+BEGOVBINF+BM2+BOP+BCORR+BIP+BFINE+B,DI+a+e

FDI : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة GDP : الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في الدولة المضيفة .EGOV : الاتفاق الرأسمالي الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

INT : التضخم . M2 : معدل نمو الكتلة النقدية. OP : مؤشر الانفتاح

CORR : مؤشر الفساد الاداري. IP : مؤشر حرية الاستثمار. FINI مؤشر الحرية المالية والمصرفية

D1 وهمي "lumny Variable" حيث يشير 1 الى الدول المستوردة للنفط و 0 للدول المصدرة للنفط.

نتائج نموذج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للدول العربية، يساهم بشكل كبير في استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي وارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق الدولة المضيفة. ويساهم تحرير التجارة وعقد الاتفاقيات بين الدول المضيفة والمستثمرين وتقديم تسهيلات ضريبية لهم بشكل كبير في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ويساهم تحسين وتطوير كفاءة دور المؤسسات في الدول في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، من خلال تقديم الضمانات للمستثمرين بعدم فرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال، وتفعيل دورها في المكافحة والتصدي للفساد، إضافة إلى تطوير دور الرقابة القضائية على مؤسسات الدولة. وارتفاع معدلات التضخم وزيادة مستويات العجز في ميزان المدفوعات يؤثر عكسياً على تدفقات الاستثمار

الدراسة 7

Pacheco-López, P. (2005). Foreign direct investment, exports and imports in Mexico. *World Economy*, *28*(8), 1157-1172. University of Kent, Canterbury, Kent

اشكالية معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، والواردات، دراسة حالة للمكسيك من الفترة (1970-2000) واختبار جرنجر للسببية، فقد تبين أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وفسرها بأنها نتيجة لسياسة الحكومة التي اتحدثها، لذا فإن أداء الصادرات يحفز تدفق الاستثمارات الأجنبية الداخلة، وزيادة التدفقات تشجع التصدير، وبينت الدراسة أيضا أن هناك علاقة سببية ثنائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات.

الدراسة8

Gu, Weishi, Titus O. Awokuse, and Yan Yuan. The contribution of foreign direct investment to China's export performance: evidence from disaggregated sectors. No. 382-2016-22568. 2008.

اشكالية الدراسة توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والصادرات على مستوى الصناعات المكونة للقطاع الصناعي وذلك باستخدام بيانات سلسلة قطاعية لأهم ست قطاعات صناعية للاقتصاد الصيني، وبتطبيق نموذج الأثر الثابت توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ذات أثر معنوي موجب على الصادرات ككل، وقد ظهر هذا الأثر الموجب في قطاع المعدات، النسيج، المعادن، والقطاعات الكيميائية، بينما ظهر أثر سالب معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات صناعة المشروبات، كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير ايجابي على صادرات قطاعات غير كثيفة العمل أكثر من أثرها على القطاعات كثيفة.

الدراسة9

Alguacil, M. T., & Orts, V. (2003). Inward foreign direct investment and imports in Spain. *International Economic Journal*, *17*(3), 19-38.

اشكالية الدراسة حول تقييم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات، من خلال استخدام سلاسل زمنية خاصة باسبانيا للفترة (1970-1992)، وبتطبيق متجه الانحدار الذاتي VAR وتحليل التكامل المشترك واختبار جرانجر، وعلى أساس التحليل طويل المدى أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية، دلالة المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات متكاملا الاثر، كما اظهر اختبار السببية علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه المستوردات.

الدراسة10

Stephen **Thomsen**. The Role of Foreign Direct Investment policies in Development", working papers on International Investment, OECD Working Papers on International Investment 1999/01

دول آسيا و الاستثمار الأجنبي المباشر أظهرت التأثير الايجابي على زيادة صارداتها، أدى الى أحداث النمو الاقتصادي، وقد لوحظ زيادة الصادرات في بعض القطاعات التصرية مقارنة بغيرها من القطاعات، و أظهرت الدراسة قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، تزايدت الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية الثمانينات من 30:5% إلى 39.7% في ثلاث سنوات، وصل معدل النمو تيلاندا إلى 2.6% فيما بين عامين 1989و 1992 دور الشركات متعددة الجنسيات في زيادة صادراتها، وخاصة المنتجات الإلكترونية، تاسع دولة في العالم في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينات.

الدراسة11

Mekki, R. (2005). The Impact of Foreign Direct Investment on Trade: Evidence from Tunisia's Trade. In Capital Flows and Foreign Direct Investments in Emerging Markets (pp. 133-144). Palgrave Macmillan, London.

تم استخدام نموذج قياسي، نموذج الأثر الثابت، يستند الى بيانات سلسلة مقطعية صناعات داخل قطاع الصناعة خلال الفترة (1990-2003)، لتوضيح العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية للاقتصاد التونسي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الاجنبي المباشر له أثر موجب في تحفيز تدفقات التجارة داخل قطاع الصناعة، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر مكمل للتجارة الخارجية فيها، وعلى مستوى القطاعات فان طبيعة العلاقة (تكاملية أم تبادلية) تعتمد على خصائص كل قطاع، حيث بينت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان مكملا للصادرات والواردات في صناعات (المنسوجات والجلود، الكهربائية، الكيميائية، والصناعات الغذائية)، بينما يحل محل التجارة الخارجية في صناعات مواد البناء وصناعات أخرى متنوعة.

الدراسة12

د.حفاف وليد. "تحليل علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية دراسة حالة دول شمال افريقيا." PhD diss., Université de M'sila, 2019 اشكالية الدراسة لتتبع اثر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية على الدول النامية في ظل البيئة العالمية الجديدة، لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بشقيها الصادرات والواردات الدول الدراسة خلال الفترة 1990-2015 بالاعتماد على المنهج القياسي. من

خلال رصد اتجاهات وتطور الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي والتجارة الدولية ونصيب الدول النامية ، ومدى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية صادرات الدول النامية من خلال التطرق للتجربة الصينية والمكسيكية، مع تحليل للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في اطار المنظمة العالمية للتجارة، من خلال الحديث على اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) وآثارها على الدول النامية، لنوضح بعدها اثر التكاملات الاقتصادية الاقليمية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية.و شمال افريقيا (الجزائر، مصر، المغرب)، وتطورات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها، واهم الاجراءات التي اتخذتها لتحسين مناخ الاستثمار، وما أهم المعوقات التي تواجهها تنفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

الدراسة13

Aizenman, Joshua, and Ilan Noy. "FDI and trade—Two-way linkages?." *The quarterly review of economics and finance* 46, no. 3 (2006): 317-337.

الاشكالية المقارنة بين طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في مجموعة الدول النامية عنها في مجموعة أخرى من الدول الصناعية المتقدمة قدمت الدراسة الآثار التبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية لـ81 دولة مقسمة إلى 21 دولة صناعية متقدمة و 600 دولة نامية خلال الفترة (1982 -1998) باستخدام Panal data وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تبادلية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية داخل الدول النامية.

الدراسة14

Alguacil, Ma Teresa, Ana Cuadros, and Vicente Orts. "Foreign direct investment, exports and domestic performance in Mexico: a causality analysis." *Economics Letters* 77, no. 3 (2002): 371-376.

الاشكالية دراسة طبيعة العلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد حددت معظم الأعمال التجريبية حول آثار السياسات الموجهة نحو الخارج في البلدان النامية الانفتاح مع التجارة. ومع ذلك ، فإن الانفتاح ينطوي على أكثر بكثير من مجرد التجارة. تحلل هذه الورقة العلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والدخل المحلي في المكسيك خلال الفترة 1980-1 1999. على أساس إجراء جرانجر غير السببي الذي تم تطويره مؤخرًا بواسطة كل من Toda and Yamamoto [Journal of Econometrics 66 (1995) 225] and Dolado and Lütkepohl [Econometric Review 15 (1996) 369] ، تدعم النتائج فعالية النظرة إلى الخارج سياسة التوجيه في هذا البلد.

الدراسة15

Seo, Jung Soo, and Chung-Sok Suh. "An analysis of home country trade effects of outward foreign direct investment: The Korean experience with ASEAN, 1987-2002." ASEAN Economic Bulletin (2006): 160-170.

الاشكالية حول الاستثمار الأجنبي المباشر: هل هو مكملاً لصادرات الدولة المحلية أم بديلاً عنها، واستخدما نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) ونموذج الأثر الثابت (Fixed effect) ولم تظهر نتائجهما أن للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الآسيا أثراً إحلالي على صادرات كوريا أو وارداتها، وجدا ترابطاً متزامناً بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات كوريا.

الدراسة16

داود، حسام علي. (2014). أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أداء صادرات ومستوردات الصناعة التحويلية في الأردن: دراسة تحليلية للفترة 1995-2012.

الاشكال جاء حول تقييم أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أداء صادرات وواردات الصناعة التحويلية في الأردن خلال الفترة 1995-2012 باستخدام طريقة الاحتمال الأعظم. وأشارت النتائج إلى علاقة موجبة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأداء صادرات وواردات الصناعة التحويلية في الأردن؛ وأوضحت أن العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصادرات وواردات الصناعة التحويلية هي علاقة تكاملية، وليست إحلالية؛ أن الصناعة التحويلية تنمو بالاتجاه نفسه الذي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الدراسة17

دراسة (حاكمي بوحفص، برادعي إبراهيم الخليل)، بعنوان: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005 2015، مقال منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 04، العدد 01، 2017، صص: 401- 425

اشكالية الدراسة إبراز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقياس مناخها الاستثماري من خلال بعض المؤشرات الدولية الصادرة بهذا الشأن، وخلصت الدراسة إلى وجود ضعف في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر وتركزها في قطاع المحروقات، كما أن مناخ الأعمال في الجزائر غير جذاب بحسب تلك المؤشرات.

الدراسة18

جلولي, نسيمة, صوار, & يوسف. (2017). تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على دول المغرب العربي خلال الفترة 1980-2014.- اشكالية البحث حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال الفترة 1980-2014، باستخدام تحليل الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وأشارت النتائج إلى أن الاستثمار

الأجنبي المباشر يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، كما أوضحت النتائج كذلك أن إنتاجية الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على الحد الأدنى لمخزون رأس المال البشري المتوفر عليه بالدول المضيفة للاستثمار، وعلى حد معين من الانفتاح التجاري و معدلات التضخم وغيرها.

الدراسة19

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول العربية– منهج بيانات البانل – بدر شحده سعيد حمدان – أستاذ الاقتصاد المساعد الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية – غزة فلسطين – Global Journal of Economic and Business / Vol. 1(1), 2016 www.sciencereflection.com

إشكالية هذه الدراسة حول معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول العربية (الأردن، الإمارات العربية البحرين، الكويت، قطر، عمان، السعودية، المغرب، الجزائر، تونس، لبنان، فلسطين، جيبوتي، موروثانيا، ومصر) خلال 2013، باستخدام منهج بيانات data approach، بواسطة تطبيق ثلاثة نماذج: نموذج الانحدار Regression Model، التأثيرات الثابتة (Fixed Effects FEM، ونموذج الآثار (Random ModelREM وللتفصيل بين النماذج السابقة استخدام اختبارين: (Lagrange LM للاختيار بين نموذج الانحدار المجمع التأثيرات الثابتة، واختبار Haussman TEST للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وتوصلت الدراسة لأهم تذكر منها: وجود أثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الدول العربية خلال 1995–2013 كما وجدت الصادرات والواردات وإجمالي تكوين رأس المال لها تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية في الدول العربية خلال 1995– 2013 أوصت الدراسة على المشاريع المملوكة بالكامل ملكية أجنبية، وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة.

الدراسة20

سوسن جبار عودة, & أ. د. محمود حسين المرسومي. (2020). اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات في الإمارات العربية المتحدة للمدة (1990. 2017). Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, 12(36), 112–130.

إشكالية الدراسة بهدف معرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في بيئة الإمارات العربية المتحدة وبما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والعلاقة بين هذا النوع من الاستثمارات والصادرات في الإمارات العربية المتحدة خلال مدة زمنية معية. وقد تجسدت مشكلة البحث في أن الإمارات العربية المتحدة تعاني من معوقات ومشاكل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية صادراتها ، ومن خلالها تم صياغة الفرضية التي مفادها أن الصادرات في الإمارات تتأثر بشكل كبير بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر اليها ، وغطت الدراسة المدة (1990–2017) ، كما اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري معتمدين في ذلك على اساليب التحليل الأقتصادي ، أما الجانب

التطبيقي فقد أستخدم المنهج الكمي الأحصائي للكشف عن العلاقة السببية ، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، وقدمت الباحثة بعض المعالجات التي تراها ضرورية في معالجة هذه المشكلة

الدراسة 21

اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات الاردنية، السواعي، خالد محمد مصطفى. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال /مجلد 3/عدد1 . مركز رفاد للدراسات والأبحاث/ الاردن. 2017. ISSN: 2519-9285

اشكالية الدراسة تهدف إلى الحصول على الأدلة التجريبية حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الأردني للفترة 1980- 2013 باستخدام طرق تحليل السلاسل الزمنية كنموذج متجه تصحيح الخطأ، لبيان اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات. وتوصلت إلى وجود أدلة على اتجاه إيجابي لسببية غراينجر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى الصادرات وإلى المستوردات على المدى الطويل والقصير.

المطلب الثاني: وصف المتغيرات و عينة الدراسة

1- عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 39 دولة إفريقية خلال الفترة ما بين 1995-2020 و الجدول الموجود أسفله يبين لنا أهم الدول الإفريقية المأخوذة في الدراسة

الجدول رقم 04 : عينة الدراسة

جنوب إفريقيا	الجزائر	أنغولا	البنين	بوركينافاسو	الكاميرون	الكنغو الديمقراطية	كوت ديفوار	جيبوتي
جزر القمر	الرأس الأخضر	جيبوتي	مصر	ايريتريا	الغابون	غانا	غينيا	غينيا الإستوائية
ليبيا	مالاوي	مالي	المغرب	موريتانيا	موزمبيق	ناميبيا	النيجر	نيجيريا
رواندا	السنغال	السيشل	سيراليون	السودان	تانزانيا	التشاد	الطوغو	تونس
زامبيا	ايستونيا	غينيا بيساو		غينيا بيساو	أوغندا			

المصدر: من إعداد الطالبة

2- وصف المتغيرات

شملت متغيرات الدارسة 5 متغيرات من بينها متغيرات اقتصادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومن بينها متغيرات مؤسساتية ، حيث الاستثمار الأجنبي متغير تابع و التجارة الخارجية ، الاستثمار المحلي ،النمو الاقتصادي ، الفساد متغيرات مستقلة والجدول التالي يبين متغيرات الدارسة ومصادر جمع البيانات الخاصة بها

الجدول رقم 05: البيانات ومصادر الدارسة

رمز	اسم المتغير	المؤشر	مصادر
FDI	الاستثمار الاجنبي المباشر	صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) trad: Trade (% of GDP)	WORLD BANK UNCTAD
TRAD	التجارة الخارجية	التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)	WORLD BANK
GCF	الاستثمار المحلي	اجمالي تكوين رأسمال GCF: Gross capital formation (% of GDP)	WORLD BANK
GDPGR	النمو الإقتصادي	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) GDPGR : GDP growth (annual %)	WORLD BANK
CORRUPT	الفساد	**الفساد**	WORLD BANK TRANPRENCY INDEX

المصدر: من إعداد الطالبة

3- صياغة النموذج القياسي:

يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ويكتب شكل الدالة كتالي:

FDI=F(TRADE,GCF,GDPGR,CORRUPT)

يمكن صياغة النموذج القياسي كالتالي:

$$FDI = Bo + B1\ TRAD\ it + B2\ GCF\ it + B3\ GDPGR\ it + B4\ CORRUPT\ it + Ut$$

$$i=1,2\ldots\ldots N \quad t=1,2\ldots T$$

FDI it: الاستثمار الاجنبي المباشر

TRAD it: التجارة الخارجية

GCF it:اجمالي تكوين راسمال

GDPGR it:النمو الإقتصادي

Corrupt it : الفساد الاداري

الفترة T : 2020/1995

i عدد الافراد هي 39 دول افرقيا

uحد الخطأ العشوائي.

B : تمثل معلمات النموذج.

4-الاحصاء الوصفي

الجدول رقم 06: وصف متغيرات الدراسة

Variable		Mean	Std. dev.	Min	Max	Observations
FDI	overall	3.617648	5.804007	-32.63895	57.83755	N = 1012
	between		3.086684	-4.052448	12.35286	n = 39
	within		4.943859	-24.96886	49.10234	T-bar = 25.9487
trad	overall	68.54914	37.78079	12.80999	347.9965	N = 1012
	between		28.2334	21.64656	165.5786	n = 39
	within		25.47527	-40.72154	314.8424	T = 25.9487
GCF	overall	23.47187	9.718322	1.525177	79.40108	N = 1011
	between		7.385443	10.76617	47.25335	n = 39
	within		6.420166	1.711544	65.40758	T = 25.9231
GDPGR	overall	3.852516	6.945579	-64.5	43.47956	N = 1014
	between		2.9467	-10.61632	10.78864	n = 39
	within		6.30653	-50.91409	43.07209	T = 26
Corrupt	overall	33.07693	22.49896	-4.530073	93.69329	N = 1014
	between		20.83006	3.43033	83.02975	n = 39
	within		9.111525	-.8938975	86.5992	T = 26

المصدر : مخرجات برنامج STATA V17

دراسة وصفية لمتغيرات الحالة حيث يوضح النموذج المتوسط الكلي والتغير الكلي ،بالإضافة إلى التغير بين الأفراد ،التغيير داخل الأفراد وفيما يلي النتائج بالتفصيل:

و من خلال نتائج الجدول رقم 06 يتضح أن متوسط صافي التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول محل الدراسة قدر ب 3.62 % بانحراف معياري قدره 5.80 ، حيث بلغت أعلى نسبة 57.84% ، و أدنى نسبة 32.64 %

أما بالنسبة للتجارة الخارجية بمتوسط 68.54% وانحراف معياري 37.78 حيث بلغت أعلى نسبة 347.99% ، و أدنى نسبة 40.72 %

و بالنسبة إلى متغيرة الإستثمار المحلي بمتوسط 23.47% وبانحراف معياري 9.71 حيث بلغت أعلى نسبة 79.40% ، و أدنى نسبة 1.52 %

و في ما يخص النمو الإقتصادي 3.85% وبانحراف معياري 6.94 حيث بلغت أعلى نسبة 43.47% ، و أدنى نسبة 64.5 %

و بالنسبة إلى الفساد بمتوسط 33.07% وب انحراف معياري 22.49 حيث بلغت أعلى نسبة 93.69% ، و أدنى نسبة 4.53 %

5-مصفوفة الارتباطات

الجدول رقم 07 : مصفوفة الارتباط

	FDI	trad	GCF	GDPGR	GDPGR	Corrupt
FDI	1.0000					
trad	0.2687*	1.0000				
	0.0000					
GCF	0.1625*	0.0912*	1.0000			
	0.0000	0.0037				
GDPGR	-0.0595	0.0131	0.1015*	1.0000		
	0.0584	0.6774	0.0012			
GDPGR	-0.0595	0.0131	0.1015*	1.0000*	1.0000	
	0.0584	0.6774	0.0012	0.0000		
Corrupt	0.0810*	-0.0071	0.1739*	-0.0613	-0.0613	1.0000
	0.0100	0.8220	0.0000	0.0508	0.0508	

المصدر : مخرجات برنامج STATA V17

من مصفوفة الارتباط يتضح لنا أن :صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجابيا و عند مستوى معنوية 1 %مع كل من التجارة الخارجية ،الاستثمار المحلي ، الفساد بينما تبين انه يرتبط سلبيا مع النمو الاقتصادي لكن هذا الارتباط غير معنوي إحصائيا ، و من خلال النتائج تبين أن معاملات الارتباط المتغيرات المستقلة فيما بينها ضعيفة مما قد يشير إلى غياب مشكل تعدد الارتباط ما بين التغيرات المستقلة.

المبحث الثاني: عرض النتائج

المطلب الأول:تقدير نماذج البانلpooled model

1-نموذج الانحدار التجميعي :pooled model

الجدول رقم 08: نموذج الانحدار التجميعيpooled model

```
-------------------------------------------------------------------------------
POLS MODEL:
. regress FDI trad GCF GDPGR Corrupt

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =     1,007
-------------+----------------------------------   F(4, 1002)      =     28.01
       Model |   3411.4446         4   852.86115   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  30511.0253     1,002   30.450125   R-squared       =    0.1006
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.0970
       Total |  33922.4699     1,006   33.720149   Root MSE        =    5.5182

------------------------------------------------------------------------------
         FDI | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        trad |   .0395542   .0046149     8.57   0.000     .0304982    .0486102
         GCF |   .0822082   .0183937     4.47   0.000     .0461135    .1183028
      GDPGR |  -.0633519   .0252318    -2.51   0.012    -.1128651   -.0138387
     Corrupt |   .0135541   .0078754     1.72   0.086    -.0019001    .0290084
       _cons |  -1.202014   .5707327    -2.11   0.035    -2.321982   -.0820456
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA V17

من نتائج جدول نموذج الانحدار التجميعي يتضح أن التجارة الخارجية تؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 1 % ، حيث إذا ارتفعت نسبة التجارة الخارجية ب 1% ، يرتفع صافي التدفقات ب 0.039 % ، و أن الاستثمار المحلي يؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 1 % ، حيث إذا ارتفعت نسبة الاستثمار المحلي ب 1% ، ترتفع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.082 %، بينما يؤثر النمو الاقتصادي سلبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5 % ، حيث إذا ارتفع معدل النمو الاقتصادي ب 1% ، تنخفض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.082 %، كما تبين أن الفساد يؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 10 % ، حيث إذا ارتفعت نسبة الفساد ب 1% ، يرتفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.01 %.

2- نموذج الانحدار الثابت fixed model:

الجدول رقم 09: نموذج الانحدار الثابت fixed model

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       1,007
Group variable: ID                              Number of groups   =          39

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.0531                                         min =          24
     Between = 0.0966                                         avg =        25.8
     Overall = 0.0602                                         max =          26

                                                F(4,964)           =       13.51
corr(u_i, Xb) = -0.2090                         Prob > F           =      0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         FDI | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        trad |   .0202317   .0061236     3.30   0.001     .0082145    .0322489
         GCF |   .1043693   .0243336     4.29   0.000     .0566164    .1521222
       GDPGR |  -.0606662   .0246874    -2.46   0.014    -.1091134   -.0122191
     Corrupt |   .0604593   .0172703     3.50   0.000     .0265676     .094351
       _cons |  -1.959612   .9117049    -2.15   0.032    -3.748767   -.1704568
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  3.0710968
     sigma_e |  4.8962866
         rho |  .28233985   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(38, 964) = 8.12                     Prob > F = 0.0000
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA V17

من نتائج جدول نموذج الانحدار الثابت يتضح أن التجارة الخارجية تؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 1 % ، حيث إذا ارتفعت نسبة التجارة الخارجية ب 1% ، يرتفع صافي التدفقات ب 0.020 %، كما أشارت النتائج إلى أن الاستثمار المحلي يؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 1 % ، حيث إذا ارتفعت نسبة الاستثمار المحلي ب 1% ، ترتفع نسبة صافي التدفقات ب 0.10 %، أما فيما يخص معدل النمو الاقتصادي فأوضحت النتائج أنه يؤثر سلبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5 % ، حيث إذا ارتفع معدل النمو الاقتصادي ب 1% ، تنخفض نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.060 %، و بخصوص مؤشر الفساد، فلقد أظهرت النتائج أن الفساد يؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية1% ، حيث إذا ارتفعت نسبة الفساد ب 1% ، ترتفع صافي التدفقات ب 0.060 %.

3- نموذج الانحدار العشوائيrandom model

الجدول رقم 10 : نموذج الانحدار العشوائيrandom model :

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs     =      1,007
Group variable: ID                              Number of groups  =         39

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.0509                                         min =         24
     Between = 0.1555                                         avg =       25.8
     Overall = 0.0798                                         max =         26

                                                Wald chi2(4)      =      58.89
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         FDI | Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        trad |   .0241153   .0057085     4.22   0.000     .0129268    .0353037
         GCF |   .0998239   .0226835     4.40   0.000      .055365    .1442828
       GDPGR |  -.0639938   .0243521    -2.63   0.009    -.1117231   -.0162645
     Corrupt |   .0388318   .0135223     2.87   0.004     .0123286     .065335
       _cons |  -1.388294    .886683    -1.57   0.117    -3.126161    .3495728
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  2.5692763
     sigma_e |  4.8962866
         rho |  .21590263   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA V17

من نتائج جدول نموذج الانحدار العشوائي يتضح أن التجارة الخارجية تؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 1 % ، حيث إذا ارتفعت نسبة التجارة الخارجية ب 1% ، يرتفع صافي التدفقات ب 0.024 %، بالإضافة إلى أن الاستثمار المحلي يؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 1 % ، حيث إذا ارتفعت نسبة الاستثمار المحلي ب 1% ، ترتفع نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.099 %، بينما يؤثر النمو الاقتصادي سلبيا على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 1 % ، حيث إذا ارتفعت معدل النمو الاقتصادي ب 1% ، تنخفض نسبة التدفقات ب 0.063 %، في حين تؤثر درجة الفساد إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية1% ، حيث إذا ارتفعت نسبة الفساد ب 1% ، يرتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.038 %

المطلب الثاني: اختبارات المفاضلة بين النتائج

1- اختبار Wald بين FEM PRM

H0: PRMهي الأفضل

H1 : FEMهي الأفضل

اذا كان prob أقل من 0.05 ترفض H0بال PRM هي الأفضل

وتقبلH1 FEM هي الأفضل

الجدول رقم 11: اختبارWald

F	Prob
8.12	**0.0000**

المصدر : مخرجات برنامج STATA V17

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ probأقل من 0.05 اذا نقبلH1: FEM وترفضH0 :PRM

2-أختبار LM المفاضلة بين PRM REM

H0: PRMهي الأفضل

H1 : REMهي الأفضل

الجدول رقم (12): اختيارLM

```
-------------------------------------------------------------------------------
TEST OF LM (TO CHOOSE BETWEEN REM AND POLS)


. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        FDI[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]

        Estimated results:
                         |       Var     SD = sqrt(Var)
                ---------+-----------------------------
                     FDI |   33.72015       5.806905
                       e |   23.97362       4.896287
                       u |   6.601181       2.569276

        Test: Var(u) = 0
                             chibar2(01) =   461.40
                          Prob > chibar2 =   0.0000
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA V17

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ ان p=0.000 ومنه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الاثار العشوائية هو الأفضل

3-اختبار Hausman Test

الفرضية:

H0: REMهي الأفضل

H1 : FEMهي الأفضل

إذا كانت prob أقل من 0.05 فإننا نقبل الفرضية القائلة بأن FEM هي الأفضل

الجدول رقم 13 : اختبار Test Hausman

```
TEST OF HAUSMAN TEST (TO CHOOSE BETWEEN REM AND FEM)

. hausman fixed
                 ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |     fixed        Random       Difference       Std. err.
-------------+------------------------------------------------------------
        trad |    .0202317     .0241153       -.0038836        .0022163
         GCF |    .1043693     .0998239        .0045454         .008808
      GDPGR |   -.0606662    -.0639938        .0033276        .0040545
     Corrupt |    .0604593     .0388318        .0216275        .0107429
------------------------------------------------------------------------------
                          b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
           B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =  10.72
Prob > chi2 = 0.0299
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA V17

من النتائج أعلاه يتضح لنا أن prob=0.0299 وهي اقل من 0.05 وبذلك نقبل العرضية البديلة القائلة بأن نموذج الآثار الثابت (FEM) هو الأفضل

المطلب الثالث: تشخيص بواقي النموذج المختار

1-اختبار عدم ثبات التباين: وفرضية هذا الاختبار هي من الشكل التالي

HO: ثبات التباين

HI : عدم ثبات تباين

الجدول رقم (14): اختبار **Modifie Wald**

```
. . xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (39)  =   65358.98
Prob>chi2 =      0.0000
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA V17

ويتبين من نتائج الاختبار Modifie Wald أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين، لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 مما يشير إلى ضرورة رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة

2-اختبار الارتباط التسلسلي: وفرضية هذا الاختبار هي من الشكل التالي:

HO :لا يوجد ارتباط تسلسلي

HI :يوجد ارتباط تسلسلي

الجدول رقم 15: اختبار PESARAN

```
. . xtcsd, pesaran abs

Pesaran's test of cross sectional independence =    11.576, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.251
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA V17

يتضح من خلال اختبار pesaran أنه يوجد ارتباط تسلسلي في بواقي النموذج حيث تشير القيم الاحتمالية إلى رفض فرضية العدم و التي تشير إلى غياب الارتباط التسلسلي

3- إعادة التقدير باستعمال منهجية pcse

بعدما تبين لنا أن النموذج المختار و المتمثل في نموذج الأثار الثابتة ، اتضح لنا من اختبارات التشخيص أن النموذج يعاني من مشاكل القياس و المتمثلة في عدم ثبات التباين و الارتباط التسلسلي، لذلك أعدنا تقدير نموذج الاثار الثابتة بمنهجية PCSE التي تأخذ في الاعتبار هذه المشاكل، و الجدول رقم (16) يوضح نتائج التقدير:

الجدول رقم 16: منهجية pcse

```
A NEW MODEL WITH PCSEs ESTIMATION

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:   ID                          Number of obs     =      1,007
Time variable:    t                           Number of groups  =         39
Panels:           correlated (unbalanced)     Obs per group:
Autocorrelation:  no autocorrelation                        min =         24
Sigma computed by casewise selection                        avg =  25.820513
                                                            max =         26
Estimated covariances      =       780        R-squared         =     0.3187
Estimated autocorrelations =         0        Wald chi2(33)     =    8682.51
Estimated coefficients     =        43        Prob > chi2       =     0.0000

             |            Panel-corrected
         FDI | Coefficient  std. err.      Z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        trad |   .0202317   .0083822     2.41   0.016     .0038029    .0366605
         GCF |   .1043693   .0230612     4.53   0.000     .0591702    .1495684
       GDPGR |  -.0606662   .0245114    -2.48   0.013    -.1087078   -.0126247
     Corrupt |   .0604593   .0172937     3.50   0.000     .0265642    .0943544
       _cons |  -.3504091   1.138181    -0.31   0.758    -2.581203    1.880385
```

المصدر : مخرجات برنامج STATA V17

أشارت نتائج تقديرات منهجية pcse إلى أن التجارة الخارجية تؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5 % ، حيث إذا ارتفعت نسبة التجارة الخارجية ب 1% ، يرتفع صافي التدفقات ب 0.020 % ، كما أن الاستثمار المحلي يؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار المحلي عند مستوى معنوية 1 % ، حيث إذا ارتفعت نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج الداخلي الخام ب 1% ، يرتفع الاستثمار المحلي ب 0.10 %، في حين أظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي يؤثر سلبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5 % ، حيث إذا ارتفع النمو الاقتصادي ب 1% ، تنخفض التدفقات إلى الدول محل الدراسة بمعدل 0.060 % ، كما تبين من النتائج أن الفساد يؤثر إيجابيا على صافي التدفقات عند مستوى معنوية1% ، حيث إذا ارتفعت درجة الفساد ب 1% ، ترتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.060 %.

المبحث الثالث : مناقشة النتائج

من خلال نتائج نموذج الآثار الثابتة و بالاعتماد على منهجية PCSE ، تبين لنا أن للتجارة الخارجية تأثير إيجابي و معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5% على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الإفريقية محل ، و بناءا على هذه النتيجة يتضح لنا نوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول الإفريقية ، و هي استثمارات تستهدف الانفتاح التجاري ، و تسمى في الأدبيات الاقتصادية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الأفقية ، حيث يعرف هذا النمط من الاستثمارات بتوزيع نشاط شركات متعددة الجنسيات عبر مختلف الدول المستهدفة ، بحيث تنتج منتوج معين بتقسيم العملية الإنتاجية على عدة الدول للحد من تكاليف الإنتاج ، و التأثير السلبي و المعنوي إحصائيا للنمو الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يؤكد على أن هذا النوع من الاستثمارات ليس عمودي و الذي يستهدف حجم السوق ، حيث يعمل هذا النمط على إنتاج نفس المنتوج في عدة دول و بيعه في الدول المضيفة ، لذلك ينجذب نحو الدول التي تتميز بدخل مرتفع .

كما أظهرت نتائج الدراسة كذلك أن للاستثمار المحلي تأثير إيجابي و معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول محل وقد تعني هذه النتيجة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول محل الدراسة تحتاج إلى دعم وتحفيز الاستثمارات المحلية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاطها بهذه الدول ، حيث تسهل عليها مهام الاستثمار، كأن يتم توجيه الاستثمار المحلي نحو قطاع الاتصالات و النقل و البنوك.

من جهة أخرى، أوضحت النتائج أن للفساد أثر موجب و معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هذا التأثير الإيجابي يعني أن الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول محل الدراسة تفضل الدول التي تتميز بالفساد وهذه الفرضية تعرف في الأدبيات الاقتصادية بيد المساعدة (Helping–Hand) ، حيث تشير هذه الفرضية أن بعض المستثمرين الأجانب يهتمون بالدول التي بها ضعف السيطرة والتحكم و محاربة الفساد ، حتى يمكنهم من تهريب

أموالهم و أرباحهم دون رقابة أو صعوبة مع إمكانية التهرب الضريبي و من القيود الجمركية المفروضة على الاستيراد و التصدير ، وعادة ما تتحقق هذه الفرضية بالدول التي تتميز بموارد طبيعية ، حيث يتم افتعال بها حروب أهلية و عرقية تساعد المستثمر الأجنبي على الوصول إلى أهدافه المرجوة من دخول تلك الأسواق.

خلاصة:

تم التطرق لنماذج البانل واجراء الاختبارات وفق خطوات متسلسلة قدمت نتائج قياسية مهمة على مجموعة الدول محل الدراسة. نظرا لما يخص المتغيرات المفسرة فهي تختلف من دولة إلى أخرى وذلك لعدة أسباب "اقتصادية سياسية، اجتماعية" وذلك لضم كل من "الموضوع ،الزمان، المقاطع" في الدراسة حيث قمن بالمفاضلة بين النماذج الثلاث " نموذج الانحدار التجميعي ، نموذج الآثار الثابتة ، نموذج الآثار العشوائي " وقد توصلنا إلى أن النموذج المختار هو نموذج الآثار الثابتة FEM ،وبعد ذلك أخضعناه إلى اختبارات التشخيص والتي تمثلت في اختبار عدم ثبات التباين واختيار الارتباط ذاتي، بعد إجراء هذه الاختبارات على بواقي النموذج، مما أدى بنا للانتقال إلى عملية أخرى وقد تمثلت في إعادة تقدير النموذج بالإعتماد على منهجةPCSE

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

تعتبر التجارة الخارجية من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب المحددات الأخرى الاقتصادية و المؤسساتية وفق النظريات و الدراسات السابقة ، حيث يهتم العديد من المستثمرين الأجانب بالانفتاح التجاري لدى الدول بالإضافة إلى التشريعات والقوانين التي تنظم حركة التصدير والاستيراد ، و من أجل التعرف على أهمية التجارة الخارجية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الإفريقية ، عملنا على قياس أثر التجارة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1995 –2020 باستخدام نماذج تحليل الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل) ، و تمثلت متغيرات الدراسة في كل من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع ، في حيث تمثلت المتغيرات المستقلة في كل من التجارة الخارجية كنسبة من الناتج الداخلي الخام ، الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج الداخلي الخام ، النمو الاقتصادي والفساد .

حيث مررنا من خلال تطبيق هذه المنهجية بعد الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة على مجموعة من المراحل ، بداية من تقدير نموذج الانحدار المجمع ، ثم نموذج الآثار الثابتة ، بالإضافة إلى نموذج الآثار العشوائية ، بعد ذلك ، تم إجراء اختبارات المفاضلة ما بين النماذج المقدرة والمتمثلة في كل من اختبار Wald للاختيار ما بين نموذج الانحدار المجمع و نموذج الآثار الثابتة ، ثم اختبار LM للاختيار ما بين نموذج الانحدار المجمع و نموذج الآثار العشوائية ، و أخيرا اختبار HAUSMAN للاختيار ما بين نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية ، لنمر إلى مرحلة تشخيص النموذج المختار باستخدام اختبار عدم ثبات التباين و اختبار الارتباط التسلسلي ، و توصلنا إلى النتائج التالية :

- صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجابيا و عند مستوى معنوية 1 %مع كل من التجارة الخارجية ،الاستثمار المحلي ، الفساد بينما تبين انه يرتبط سلبيا مع النمو الاقتصادي لكن هذا الارتباط غير معنوي إحصائيا.
- وفق نتائج اختبار WALD فإن النموذج المناسب هو نموذج الآثار الثابتة ، ووفق نتائج اختبار LM فإن النموذج المناسب هو نموذج الآثار العشوائية ، كما كشفت نتائج اختبار HAUSMAN أن النموذج المناسب هو نموذج الآثار الثابتة ، وحسب هذه النتائج فأن النموذج المختار هو نموذج الآثار الثابتة .
- بخصوص اختبارات تشخيص نموذج الآثار الثابتة ، أوضحت نتائج الاختبارات أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين و مشكلة الارتباط التسلسلي ، لذلك تم إعادة تقدير نموذج الآثار الثابتة مع الأخذ في الاعتبار هذه المشاكل باستخدام منهجية PCSE .

وكشفت نتائج منهجية PCSE، على ما يلي :

- التجارة الخارجية تؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5 % ، حيث إذا ارتفعت نسبة التجارة الخارجية ب 1% ، يرتفع صافي التدفقات ب 0.020 %
- الاستثمار المحلي يؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار المحلي عند مستوى معنوية 1 % ، حيث إذا ارتفعت نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج الداخلي الخام ب 1% ، يرتفع الاستثمار المحلي ب 0.10 %
- النمو الاقتصادي يؤثر سلبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5 % ، حيث إذا ارتفع النمو الاقتصادي ب 1% ، تنخفض التدفقات إلى الدول محل الدراسة بمعدل 0.060 %.
- الفساد يؤثر إيجابيا على صافي التدفقات عند مستوى معنوية1% ، حيث إذا ارتفعت درجة الفساد ب 1% ، ترتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.060 %.

وهذه النتائج القياسية يمكن تفسيرها اقتصاديا كالأتي :

- نوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول الإفريقية ، و هي استثمارات تستهدف الانفتاح التجاري ، و تسمى في الأدبيات الاقتصادية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الأفقية ، حيث يعرف هذا النمط من الاستثمارات بتوزيع نشاط شركات متعددة الجنسيات عبر مختلف الدول المستهدفة ، بحيث تنتج منتوج معين بتقسيم العملية الإنتاجية على عدة الدول للحد من تكاليف الإنتاج .
- الاستثمارات المحلية بالدول محل الدراسة تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وقد تشير هذه النتيجة إلى أن الدول محل الدراسة تحتاج إلى دعم وتحفيز الاستثمارات المحلية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاطها بهذه الدول ، حيث تسهل عليها مهام الاستثمار، كأن يتم توجيه الاستثمار المحلي نحو قطاع الاتصالات و النقل و البنوك.
- الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول محل الدراسة تفضل الدول التي تتميز بالفساد وهذه الفرضية تعرف في الأدبيات الاقتصادية بيد المساعدة (Helping–Hand) ، حيث تشير هذه الفرضية أن بعض المستثمرين الأجانب يهتمون بالدول التي بها ضعف السيطرة والتحكم و محاربة الفساد ، حتى يمكنهم من تهريب أموالهم و أرباحهم دون رقابة أو صعوبة مع إمكانية التهرب الضريبي و من القيود الجمركية المفروضة على الاستيراد و التصدير ، وعادة ما تتحقق هذه الفرضية بالدول التي تتميز بموارد طبيعية ، حيث يتم افتعال بها حروب أهلية و عرقية تساعد المستثمر الأجنبي على الوصول إلى أهدافه المرجوة من دخول تلك الأسواق.

و بناءا على ما سبق ، فتم تأكيد فرضية أن التجارة الخارجية تعد من بين محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الإفريقية لكن ليس أهم هذه المحددات، حيث وجدنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستزيد بنسبة 0,02 %، إذا ارتفعت نسبة التجارة الخارجية بنسبة 1% ، مقابل 0,10 % نتيجة زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 1%، و 0,06% نتيجة زيادة الفساد بنسبة 1%، و عليه نستنتج أن حجم تأثير التجارة الخارجية على الاستثمار الأجنبي المباشر أقل بالمقارنة مع حجم تأثير الاستثمار المحلي و الفساد.

المراجع

Travaux cités

Bertrand, R. (1975). Économie financière internationale. france: Pressesuniversitaires de France.Vol.22.

Bouchet, M. H. (2005). La globalisation. Introduction à l'économie du nouveau monde. FRANCE: PEARSON EDUCATIONS.

Cardillo, C. M. (2004). Foreign direct investment: trends, data availability, concepts, and recording practices. International Monetary Fund.

Dunning, J. (1993). The Theory of Transnational Corporations. paris, 1993, france: Edition PUF, Paris.

Fontagné, L. (1999). Foreign direct investment and international trade: complements or substitutes?

Gurid, O. (2008). L'investissement direct étranger en Algérie: Impacts,opportunités et entraves. Recherchers economiques manageriales, 2(1), 18-50.

Helleiner, G. K. (1989). Transnational corporations and direct foreign investment (Vol. 2). Handbook of development economics.

Hugennier, B. (1984). L'investissement Direct. Paris: Economica, Meeting Washington.

Louis, M. (2005). Relations Economiques Internationales (Vol. 4éme édition). paris: Hachette Supérieure.

Kojima, K. (2010). Direct Foreign Investment: A Japanese Model of Multi-National Business Operations. Vol. 10. Routledge.

Maitena Duce1, B. d. (2003). Definitions of Foreign Direct Investment (FDI): a methodological note. espagne: Banco de España's report.

Mankiw, N, G., Ronald, D. K., Kenneth, J., & Nicholas, R. (2007). Principles of macroeconomics. China: 4th edition.

PNUD. (1995/2008). كتيب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. Récupéré sur PNUD: PNUD.ORG

Rubin, S. J. (1992). World Bank: Report to the Development Committee and Guidelines on the Treatment of Foreign Direct Investment. International Legal Materials 31, no. 6 .

Singh, L. K. (2008). Foreign Exchange Management and Air Ticketing. Gyan Publishing House.

Sornarajah, M. (2010). The International Law on Foreign Investment - (Vol. ISBN:9780511841439 / DOI:https://doi.org/10.1017/CBO9780511841439). Cambridge: Cambridge University Press.

Technical Expert Group, D. (2004). Workshop on International - Investment Statistics ISSUES PAPERS. (second DITEG meeting) Joint IMF/OECD Direct Investment . canada: DIRECTORATE FOR FINANCIAL AND ENTERPRISE AFFAIRS INVESTMENT COMMITTEE,.

UNCTAD. (1999 / 2020). FOREIGN DIRECT INVESTMENT AND - DEVELOPMENT / STATISTICS. UNCTAD Series on issues in international Investment Agreements, UNCTAD.ORG.wwwahabe. (2022).

www.ahabe.co.uk. Récupéré sur www.ahabe.co.uk

ابو قحف ,ع .ا .(2001) .نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية .Vol)ط .(1الاسكندرية, مصر :مؤسسة شباب الجامعة.

ابوقحف ,ع .ا .(1991) .اقتصاديات الاستثمار الدولي .Vol)ط .(2الاسكندرية :المكتب العربي الحديث.

ابوقحف ,ع .ا .(2003) .اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي .الاسكندرية :دار الجامعة الجديدة.

إسماعيل ,ع .ا .(2010) .عصر العولمة .عمان :دار النشر والتوزيع .عمان .الأردن.

البلاوي ,ح .(2000) .النظام الاقتصادي الدولي الدولي المعاصر .الكويت :دار المعرفة.

التميمي ,س .ع .(2008) .الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق :الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام .2006مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية.

النجار ,س .(1992) .سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي .مؤتمر "افاق الاستثمار في الوطن العربي.

الوافي ,ا .(2008) .آسيا الوافي ,التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ,جامعة باتنة ,الجزائر 2008,، .باتنة ,جامعة باتنة .مذكرة ماجستير ,الجزائر :جامعة باتنة ,الجزائر.

أيمن ,ا .(2009) .لوجستيات التجارة الدولية .الاسكندرية :دار الفكر الجامعي.

بن زيدان ,ف .ا .(2013) .دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافية االقتصادية .الشلف -الجزائر :مذكرة ماجستير .تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي.

بوجمعة ,ب .(2013) .تحليل واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية .تلمسان ,كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر ,جزائر :كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان.

بودهان ,م .(2006) .القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية .الجزائر :دار مدني.

جميل ,ع .(1999) .الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم و الاتجاه والمستقل، دراسات استراتيجية .الامارات :مركز الامارات للدراسات والبحوث الاسترتيجية .ط.1

جويدان ,ج .(2010) .التجارة الدولية .عمان :مركز الكتاب الاكاديمي /ط.1

حاتم ,ا .(2006) .تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .مصر :مؤتمر الاستثمار والتمويل.

حسابي ,ر .(2014) .سياسات التجارة الخارجية ، محاضرات في التجارة الدولية .بسكرة :جامعة بسكرة الجزائر .

حسان ,خ .(2004) .الاستثمار الأجنبي المباشر -تعاريف وقضايا .سلسلة سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية.(32)2 ,

حسن ,ا .ع .(2014) .دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، بلدان عربية مختارة للمدة . 2005-1990الأردن :دار الحامد للنشر والتوزيع.

خالد محمد ,ا .(2010) .التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها .الاردن :عالم الكتب الحديثة1 .ط .

رنان ,م .(2009) .التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي .الجزائر :الطبعة الأولى، منشورات الحياة،.

رواج ,ع .ا .(2013) .حركة التجارة 00الخارجية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الحديثة .بسكرة الجزائر :مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة الجزائر.

زغدار ,ا .(2004) .الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة .(Vol. 3)ورقلة ,جامعة قاصدي مرباح ,الجزائر :مجلة الباحث.

سامي عفيف ,ح .(2005) .الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية .مصر :الدار المصرية اللبنانية ,القاهرة .

سلوس ,م .(2001) .التسيير المالي .الجزائر :ديوان مطبوعات الجامعية .opu

شريف علي ,ا .(2012) .التجارة الدولية)ألاسس و التطبيقات .(الاردن :دار أسامة للنشر و التوزيع.

شلغوم ,ع .(2012) .دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية .بيروت –لبنان :مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1

عادل أحمد ,ح .(2002) .أساسيات الاقتصاد الدولي .مصر -الاسكندرية :دار الجامعة الجديدة.

عادل احمد ,ح .(2003) .أساسيات الاقتصاد الدولي .بيروت -لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية.

عباس ,ع .(2007) .ادارة الاعمال الدولية .الاردن :دار الحامد.

عبد الرحمان ,ا .(2009) .منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية .مصر :دار شتات للنشر والبرمجيات.

عبد الكريم ,ك .(2014) .الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية .بيروت :الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية.

عبد المجيد ,ح .(2003) .السياسات المالية .الاسكندرية :الدار الجامعية.

عثماني ,ا& .,شعابنية ,س ,2013) .افريل .(10-9الاستثمار الأجنبي المباشر انعكاساته على النمو الاقتصادي في الجزائر .الملتقى الدولي دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة في الجزائر.

عجمي ,ج .(2001) .تدفق رؤوس الأموال الأجنبي الخاصة إلى البلدان النامية واثارها المتوقعة . مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية.289 ,

علي ,ع .ا .(2004) .محددات الاستثمار الاجنبي المباشر .سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية.336 ,

عمر ,ح .(2000) .الاستثمار والعولمة .القاهرة -مصر :دار الكتاب الحديث /ط.1

قادة ,ا .(2012) .تمويل التجارة الخارجية .الجزائر ,رسالة ماجستير .كلية علوم الاقتصادية , جامعة الجزائر :كلية علوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر.

قعلول ,س .(2017) .جاذبية البلدان العربية للاستثمار الاجنبي المباشر -دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار .دراسات اقتصادية-978-2-7178-: ISBN/ISSN/EAN , ,(36)6-0793الكويت.

كردي ,ا .(2001) .آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية .بيروت :مركز الدراسات العربي الأوربي.ط.1

كريمة ,ق .(2010/2011) .الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزتر .تلمسان ,كلية الاقتصاد ,الجزائر :جامعة بلقايد تلمسان.

كنيفاتي ,ر .(2020) .دراسة تحليلة قياسية لمحددات صافي الصادرات دول مجموعة البريكس و إمكانية الاستفادة منها في سورية .سوريا :أطروحة درجة الدكتوراه باختصاص الاقتصاد القياسي.

ماجد احمد ,ع .ا .(2011) .ادارة الاستثمار .عمان :دار اسامة /ط.1

محمد زكي ,ا .(1970) .مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية .Vol)ط .(2دار النهضة العربية.

محمد سويلم ,ا .(2009) .الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات -دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي .الاسكندرية :منشأة معارف بالإسكندرية /ط.1

محمد صالح ,ا .(2008) .المالية الدولية .عمان :الوراق للنشر والتوزيع /ط.1

محمد ,ج .(2013) .تجارة دولية .الاردن. :دار زهران للنشر والتوزيع.ط.1

مريم ,ع .(2014) .عريبي مريم .دور سياسات تحرير التجارة الدولية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام .الجزائر :جامعة سطيف.

مسعداوي ,ي .(2016) .دراسات في التجارة الدولية .الجزائر :ط,2دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع.

معاوية احمد ,ح .(2009) .الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .الرياض :الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية.

مفتاح صليحة. (2020/2019). نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية. سيدي بلعباس، كلية الاقتصاد ، الجزائر: جامعة الجيلالي اليابس.

موسى ,ش .,الحنيطي ,م .,الزرقان ,ص& .,سعادة ,ع .ا .(2011) .التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية .عمان :دار المسيرة للنشر و التوزيع.

نزيه ,ع .ا .(2007) .الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية .الاسكندرية :دار الفكر الجامعي / ط.1

نورالدين ,ق .(2010) .الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر . بومرداس :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

نورة ,ب .(2011/2012) .تمويل التجارة الخارجية في الجزائر .الجزائر :مدكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر.3

نوري ,ط .(2006) .تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر .3مصر :مؤتمر الاستثمار والتمويل -تجارب عربية في جذب الاستثمار الاجنبي.

يسر أحمد ,ع .ا .(2007) .الاقتصاديات الدولية .الاسكندرية :دون دار نشر ,الاسكندرية.